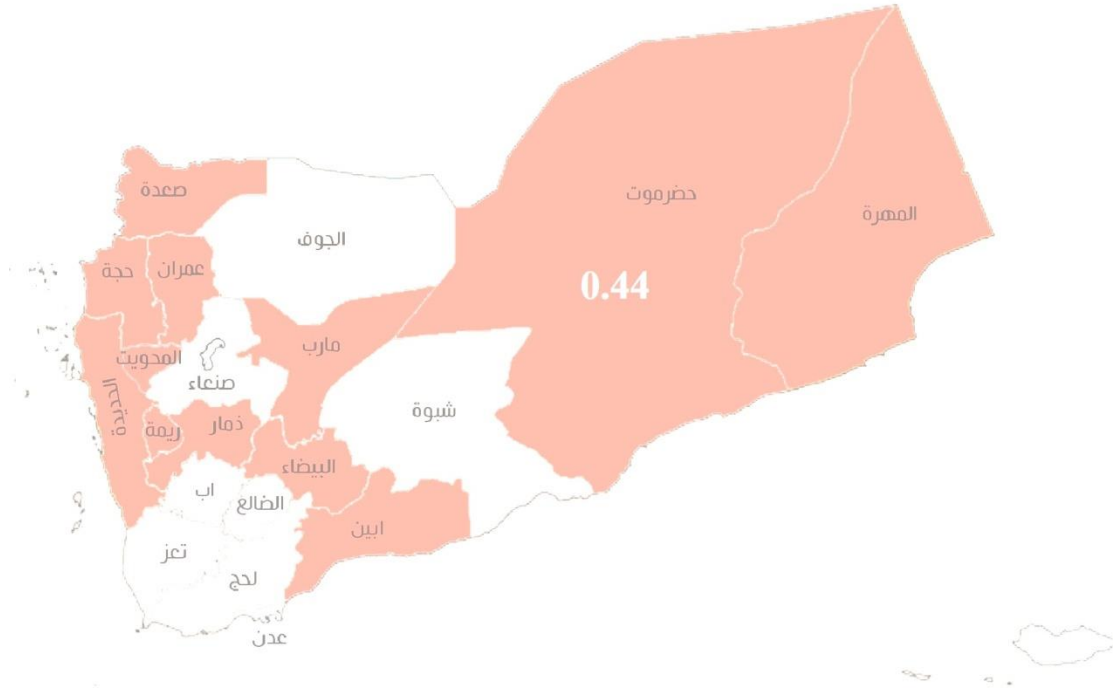




المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين تقرير اليمن



طارق المدحجي

عادل الشرجي

أيار / مايو 2015

مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين تقرير اليمن

طارق المدحجي

عادل الشرجي

أيار / مايو 2015

قائمة المحتويات

6	الملخص التنفيذي
12	(1) مقدمة
19	(2) النتائج
19	أولاً: العلامة الكلية للمقياس
26	ثانياً: نتائج المؤشرات الرئيسية والفرعية
26	1. مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنتها
30	2. تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن
34	3. التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة الأمنية
36	4. اتجاهات التغيير
39	5. الثقة بالمؤسسات الأمنية
43	6. الفساد في الأجهزة الأمنية
45	7. المعرفة بالاختصاصات والمهام للأجهزة الأمنية
48	8. البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة
49	9. التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة الأمنية
51	10. إحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية
54	11. تقييم نظام العدالة
59	12. الحريات والمساءلة حقوق الإنسان
63	(3) التوصيات

قائمة الجداول

- 13 جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات وأهم والعناصر التي تدخل في تركيبها
- 14 جدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة
- 20 جدول رقم (3): عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس اليمن
- 21 جدول رقم (4): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية
- 27 جدول رقم (5): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الاول
- 31 جدول رقم (6): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثاني
- 35 جدول رقم (7): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثالث
- 38 جدول رقم (8): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الرابع
- 41 جدول رقم (9): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الخامس
- 53 جدول رقم (10): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي العاشر
- 57 جدول رقم (11): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة
- 61 جدول رقم (12): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان

الاشكال البيانية

- شكل رقم (1): قيمة مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة في اليمن
- شكل رقم (2): علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في اليمن
- شكل رقم (3): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة في اليمن
- شكل رقم (4): دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس اليمني
- شكل رقم (5) قيمة المؤشر الأول مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض
- شكل رقم (6) علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية
- شكل رقم (7) علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء
- شكل رقم (8) قيمة المؤشر الثاني مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض
- شكل رقم (9): علامات المؤشر الرئيسي الثاني ومؤشراته الفرعية
- شكل رقم (10) علامات مؤشر تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن
- شكل رقم (11): قيمة المؤشر الرئيسي الثالث مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض
- شكل رقم (12): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي الثالث
- شكل رقم (13): علامات مؤشر التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن
- شكل رقم (14): قيمة المؤشر الرئيسي الرابع مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض
- شكل رقم (15): علامات مؤشر الاعتقاد حول اتجاهات التغيير ومؤشراته الفرعية
- شكل رقم (16): المؤشرات الفرعية لاتجاهات التغيير بالمقارنة بما قبل 2011 مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض
- شكل رقم (17): علامة المؤشر الرئيسي حول مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية
- شكل رقم (18): علامات المؤشرات الفرعية المتعلقة بالثقة بالمؤسسات الامنية
- شكل رقم (19): علامات المؤشرات الفرعية لمؤشر مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية حسب من تعرض ومن لم يتعرض
- شكل رقم (20): قيمة المؤشر الرئيسي السادس مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض
- شكل رقم (21): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية
- شكل رقم (22): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع اجهزة الامن
- شكل رقم (23): علامة المؤشر الرئيسي السابع حسب من تعرض ومن لم يتعرض
- شكل رقم (24): علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية
- شكل رقم (25) علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن
- شكل رقم (26): علامة المؤشر الرئيسي الثامن حسب من تعرض ومن لم يتعرض
- شكل رقم (27): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع اجهزة الامن
- شكل رقم (28): علامات المؤشر الرئيسي "التجربة الشخصية" ومؤشراته الفرعية
- شكل رقم (29): علامة المؤشر الرئيسي إحساس المواطن بالأمن حسب من تعرض و من لم يتعرض

- 52 شكل رقم (30): علامات المؤشر الرئيسي إحساس المواطن بالأمن و السلامة الشخصية و مؤشرات الفرعية
- 54 شكل رقم (31): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي العاشر حسب من تعرض ومن لم يتعرض
- 55 شكل رقم (32): علامات المؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة حسب من تعرض و من لم يتعرض
- 56 شكل (33): علامات المؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة وعلاماته الفرعية
- 58 شكل (34): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة حسب من تعرض ومن لم يتعرض
- 59 شكل (35): علامات المؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان حسب من تعرض ومن لم يتعرض
- 60 شكل (36): علامات المؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان ومؤشرات الفرعية
- 62 شكل (37): علامات المؤشرات الفرعية حسب من تعرض و من لم يتعرض

الخرائط

الملخص التنفيذي

مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين هو محاولة علمية تشترك فيها أربعة مراكز بحثية عربية لاستقصاء مواقف الرأي العام العربي من قطاع الأمن في أربع دول عربية هي تونس والعراق وفلسطين واليمن. يهدف المقياس لمعرفة مقدار التقدم في عملية الإصلاح الأمني في العالم العربي، ولتحليل واقع قطاع الأمن في هذه البلدان من خلال تشخيص نقاط الخلل والقوة في أداءه، ومحاولة الوقوف على أسبابها، واقتراح الحلول المناسبة لها، ووضعها امام اصحاب القرار بهدف الاستفادة منها في اصلاح وتطوير قطاع الأمن في بلدانهم. تتعزز اهمية قطاع الأمن في العالم العربي بعدما شهدته العديد من هذه البلدان من تحولات سياسية (الربيع العربي) لها ابعادا مجتمعية عديدة يأتي في مقدمتها البعد الأمني.

وتحقيقا لهذا الهدف، فقد عمدت الدراسة إلى بناء (12) مؤشرا رئيسيا تُكوّنُ بمجمّلها اطارا عاما يمكن من خلاله تقييم قطاع الأمن في هذه البلدان. وقد حُصِّصَ كل مؤشر رئيسي لتقييم جانب معين من جوانب قطاع الأمن في ضوء عدد من المؤشرات الفرعية التي يتألف منها. بلغ عدد المؤشرات الفرعية للمقياس 116 مؤشراً. تعبر هذه المؤشرات عن مجمل واقع قطاع الأمن كما يراه الجمهور في البلد المعني.

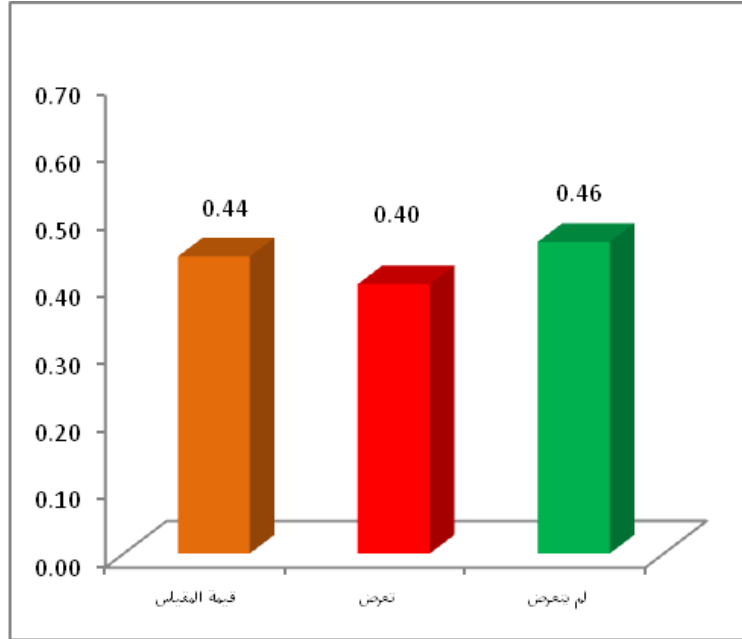
تمت دراسة واقع قطاع الأمن في اليمن من خلال استطلاع رأي الجمهور، أُجري خلال الفترة الممتدة من 14 أيار (مايو) 2014 الى 14 يوليو (تموز) 2014. كما شمل الاستطلاع عينة تمثيلية للرأي العام في البلاد و عينة اضافية ممن تعرضوا لتجربة مباشرة مع قطاع الأمن. وفي ضوء المؤشرات المحددة بالدراسة فقد تم تشخيص أهم نقاط القوة والضعف التي تواجه هذا القطاع وبلورتها في مقياس لتقويم الأداء يتكون من سبعة مراتب، هي مكتمل، متقدم جدا، متقدم، متوسط، ضعيف، ضعيف جدا، ومنعدم.

ومن خلال هذا المقياس يمكن للمهتمين ولأصحاب القرار أن يضعوا أيديهم على مكان الخلل والقوة في أداء النظام الأمني اليمني، كما يمكن ان تكون نتائج هذا التقرير نقطة الانطلاق نحو خطة للإصلاح الأمني يهدف تعزيز نقاط القوة في الأداء ومحاولة وضع الحلول للارتقاء بالأداء ومعالجة مكان الخلل وصولاً إلى نظام امني متطور يحقق الاستقرار الأمني من جهة، ويضمن توفر الحريات العامة لأبناء المجتمع اليمني من جهة اخرى.

بلغت قيمة المقياس في القراءة الأولى 0.44 تعكس هذه النتيجة انقساماً بين الجمهور الذي يمنح أقل من نصف المواطنين تقييماً ايجابياً لأوضاع قطاع الأمن، فيما يمنح أكثر من النصف الآخر تقييماً سلبياً لهذه الأوضاع. كما تعني هذه القيمة أن الأداء الكلي لقطاع الأمن ونظام العدالة حصل على مرتبة تقييم ضعيف.

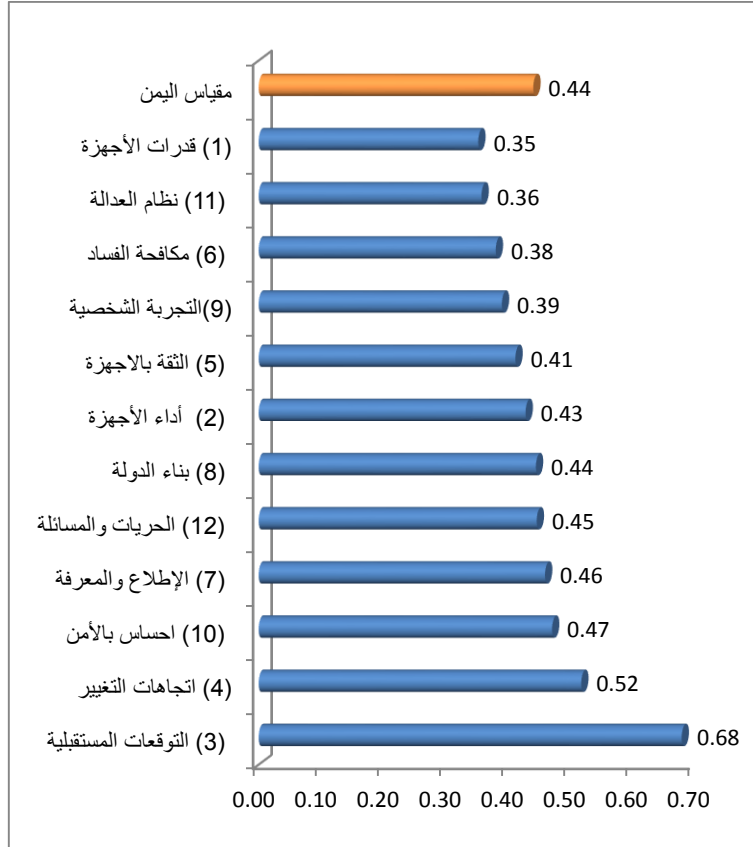
تشير النتائج إلى أن الفروقات في التقييم، سلبياً أو إيجابياً، بين من تعرض أو لم يتعرض لتجربة مع قطاع الأمن أو نظام العدالة واضحة؛ فقد بلغت قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة 0.40، فيما تبلغ 0.46 بين من لم يتعرض لتجربة.

قيمة مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة في اليمن



كما تشير علامات المؤشرات الرئيسية إلى أن المؤشر ذي العلامة الأعلى هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة. يتبعه المؤشر رقم (4) المتعلق بالاعتقاد حول اتجاهات التعيير، ثم المؤشر رقم (7) الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية. في المقابل، فإن المؤشر ذي العلامة الأقل في المقياس هو رقم (1) المتعلق مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنتيها، ثم المؤشر رقم (11) المتعلق بتقييم نظام العدالة، ومن ثم المؤشر رقم (6) الخاص بالاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة. (أنظر الشكل أدناه)

علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في اليمن



تشير النتائج إلى أنه رغم التقديرات السلبية لقدرات الأجهزة ولنظام العدالة ولمكافحة الفساد وغيرها، فإن حوالي ثلثي الجمهور اليمني يميل للتفاؤل بالمستقبل، حيث أن المؤشر ذي العلامة الأعلى هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة، يتبعه المؤشر رقم (4) المتعلق بالاعتقاد حول اتجاهات التغيير. في المقابل، فإن المؤشر ذي العلامة الأقل في المقياس هو رقم (1) المتعلق بمستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنياتها، ثم المؤشر رقم (11) المتعلق بتقييم نظام العدالة، ومن ثم المؤشر رقم (6) الخاص بالاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة.

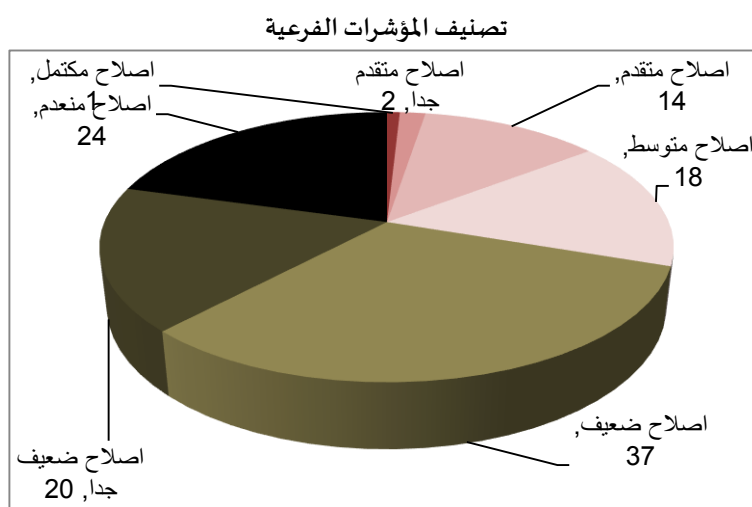
تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف "الضعيف جدا" يبلغ ثلاثة مؤشرات مقابل ثمانية مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة. حصلت ستة مؤشرات على تصنيف ضعيف لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مقارنة بثلاثة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة، انظر الجدول التالي.

عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس اليمن

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا	8	3	4
اصلاح ضعيف	3	6	6

اصلاح متوسط		1	1
اصلاح متقدم	1	1	1
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	12	11	12

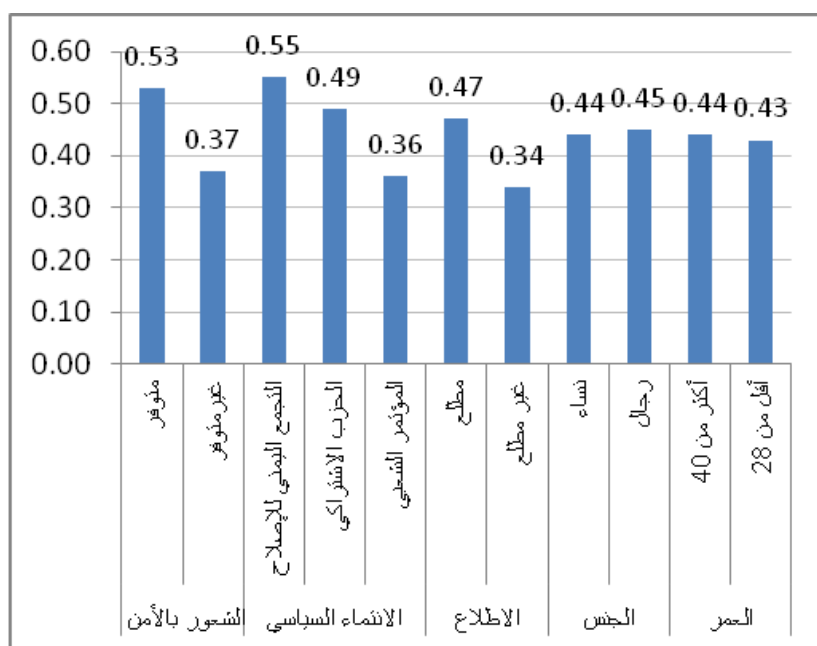
أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية فقد حصل 81 مؤشراً فرعياً (أي 70% من مجمل المؤشرات الفرعية) على علامات متدنية تراوحت بين تصنيف "ضعيف" و"منعدم" مقابل 17 مؤشراً (أي 15% من مجمل المؤشرات الفرعية) تراوحت علاماتها بين تصنيف "متقدم" و"مكتمل". فيما حصل 18 مؤشراً آخرًا على علامات ما بين (0.51 إلى 0.60)، أي تصنيف "متوسط". (أنظر الشكل أدناه).



تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات الجمهور اليمني وتقييمه لقطاع الأمن ورضاه عنه. فكما أشرنا أعلاه يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.40 مقابل 0.46 على التوالي). ولعل اهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن اليمني درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الحزبي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن. إضافة لكل ذلك، تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى.

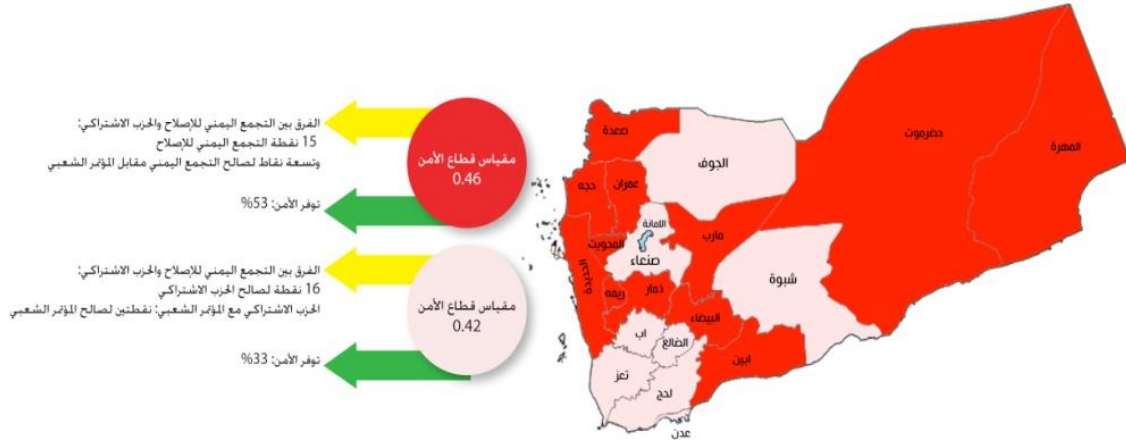
كما يظهر بالشكل أدناه، ترتفع علامة المقياس اليمني إلى (0.53) بين الذين يشعرون بتوفر الأمن وتراجع إلى (0.37) بين الذين يشعرون بعدم توفر الأمن لهم ولأسرتهم. كما ترتفع العلامة إلى (0.55) بين مؤيدي التجمع اليمني للإصلاح وتراجع إلى (0.36) بين مؤيدي المؤتمر الشعبي و0.49 بين مؤيدي الحزب الاشتراكي. وترتفع بين المطلعين على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية إلى (0.47) وتراجع إلى (0.34) بين غير المطلعين. أخيراً، تبلغ علامة المقياس اليمني (0.44) بين النساء و(0.45) بين الرجال، وتبلغ (0.44) بين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً و(0.43) بين الذين تقل أعمارهم عن 28 عاماً.

دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس اليمني



عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية لليمن، كما يتضح في الخريطة رقم (4) أدناه، فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى (0.46) في تلك المحافظات التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 53%) وترتفع فيها نسبة تأييد التجمع اليمني للإصلاح، (حيث يبلغ الفرق بين التأييد للتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي 15 نقطة مئوية لصالح التجمع وتبلغ الفجوة بين تأييد التجمع والمؤتمر الشعبي تسعة نقاط لصالح الأخير)، كما هي الحال في مناطق حجة وحضرموت وصنعاء ومأرب وغيرها. في المقابل تنخفض علامة المقياس اليمني لتصل إلى (0.42) في تلك المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث تبلغ 33% فقط) وتبلغ الفجوة بين تأييد التجمع والمؤتمر الشعبي نقطتين لصالح المؤتمر، كما هي الحال في شبوة وتعز وعدن وإب وغيرها.

التقسيمات الإدارية للمحافظات اليمنية حسب علامة المقياس



بعبارة أخرى، يبرز واضحاً أن الجمهور يعتقد أن قدرات الجهاز الأمني محدودة ولكنه يعطي أداء هذه الأجهزة تقييماً أعلى من تقييمه لقدراتها. كذلك، فإن التوقعات المستقبلية واتجاهات التغيير تميل للإيجابية. لكن من الواضح أن تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصاتها ومهامها ليس واضحاً بقدر كافٍ للجمهور. كذلك يبدو أن نظام العدالة يحظى بتقييم سيئ للغاية، وأن الانطباعات السلبية حول الفساد في قطاع الأمني ما زالت طاغية. وفي ضوء نتائج المقياس يمكن وضع عدد من التوصيات التي نقترح على الحكومة دراستها واتخاذ إجراءات لتطبيقها:

- وضع آلية لمراقبة مدى التزام أجهزة الشرطة بالقانون، وعدم ممارستها للتعذيب، ومحاسبة رجال الشرطة الذين ينتهكون القانون.
- تطوير التشريعات المتعلقة بتمكين مؤسسات المجتمع المدني من الرقابة على أجهزة الأمن والعدالة وتقديم المساعدة لمن يحتاجها.
- اعتماد نظام لتعيين كبار مسئولي الأجهزة الأمنية وفقاً لمبادئ المؤهل والكفاءة وتكافؤ الفرص، بعيداً عن المحاصصة الحزبية.
- تحسين مستوى الشفافية في الأجهزة الأمنية عموماً وأجهزة المخابرات بشكل خاص، بما يكفل توسيع معرفة المواطنين بمهام الأجهزة الأمنية.

مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين 2015

تقرير اليمن

(1) مقدمة:

يعتبر التقرير العربي لمقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين من التجارب الرائدة في مجال ترشيد وتطوير السياسات الأمنية. ان السمة الأساسية لهذا العمل هو ترجمته التلقائية لمدرجات وتجارب المواطنين من خلال خبرتهم اليومية وتعاملهم الدوري مع المؤسسة الأمنية. وبهذا المعنى فان هذا التقرير ينتهي الى صنف البحوث التطبيقية التي تستهدف تطوير السياسات بالمشاركة، أي من خلال تحديد ملاح المدرجات والتعامل معها كمعطيات واقعية موجبة ومصححة للأداء.

ان قيمة هذا التقرير ومن خلال قياس مدرجات الأداء الأمني لدى قطاع واسع من السكان، هو بكل تأكيد توفير المعلومات الملائمة والمطلوبة للقيام بعملية الإصلاح خلال المراحل القادمة التي باتت تشهد "تثبيتاً" للمسار الانتقالي نحو منظومة سياسية مفتوحة يكون فيها الأمن عامل صيانة وحماية للحريات وللمؤسسات التي تم بنائها إلى حد الآن.

الى جانب ذلك، من المهم وضع هذه النتائج ضمن المقدمات المؤسسة للتغييرات المتوقعة لما بعد المرحلة التأسيسية 2011-2014. وضمن هذا العنوان تتقدم هذه النتائج بصفتها مرآة عاكسة لمجموعة من الانتظارات والتوقعات، يمكن أن تساهم في دفع عملية الإصلاح الجوهرية والاتجاه مباشرة نحو مسار التثبيت المؤسساتي للديمقراطية Democratic Consolidation.

- منهجية المقياس:

يشمل مقياس قطاع الأمن العربي 12 مؤشراً رئيساً، هي: قدرات أجهزة الأمن ومهنتها، وأداء أجهزة الأمن، والتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن، واتجاهات التغيير، والثقة بالمؤسسات الأمنية، وانتشار الفساد في الأجهزة، والإطلاع والمعرفة بالاختصاصات والمهام المختلفة للأجهزة، والبعد السياسي الداخلي وبناء الدولة، والتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة، والإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، وتقييم نظام العدالة، والحريات والمساءلة وحقوق الإنسان. يستعرض الجدول رقم (1) أدناه كافة هذه المؤشرات ويشير إلى العناصر الرئيسية التي تدخل في تركيبة كل منها.

جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات وأهم والعناصر التي تدخل في تركيبها

رقم المؤشر	اسم المؤشر	اسم مختصر للمؤشر	بعض المؤشرات الفرعية التي تمثل المؤشر
1	مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنتها	قدرات الأجهزة	قدرة الأجهزة على خدمة المواطن بدون تمييز، قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة وقدرة الأجهزة على الالتزام بالقانون
2	تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن	أداء الأجهزة	تقييم أداء الأجهزة في مكافحة الفساد داخلها، تقييم أداء الأجهزة في فرض النظام، وتقييم أداء الأجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم
3	التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن	التوقعات المستقبلية	توقع قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن، توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية، وتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم
4	الاعتقاد حول اتجاهات التغيير	اتجاهات التغيير	اعتقاد بأن التزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 4-5 سنوات، اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد أفضل مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات، واعتقاد بشأن أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن والسلامة بدون تمييز مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات
5	مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية	الثقة بالأجهزة	مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن أولاً، مدى الثقة بنزاهة الشرطة، ومدى الثقة بنزاهة المخابرات
6	الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الاجهزة	مكافحة الفساد	اعتقاد بشأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 4-5 سنوات، مدى الاعتقاد بأن الأجهزة الأمنية لا تعاني من الفساد فيها
7	الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الامنية	الإطلاع والمعرفة	مدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة، وبمهام الجيش، وبمهام المخابرات
8	البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة	بناء الدولة	مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها، الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام
9	التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة.	التجربة الشخصية	مدى التعرض أو عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب، مدى قيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال، ومدى تعريف المتهم بحقوقه قبل الشروع في التحقيق معه
10	احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	احساس بالأمن	الشعور بالأمن والسلامة، عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد اجهزة الامن، وتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسية
11	تقييم نظام العدالة	نظام العدالة	الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والأحزاب، الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة، والاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها
12	الحريات والمساءلة وحقوق الانسان	الحريات والمساءلة	الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف، الثقة بمؤسسات حقوق، الإنسان وبقدرتها على المساعدة، ومدى طلب أو عدم طلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة الأمنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية

طبق 11 مؤشراً من هذه المؤشرات على عينة من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية و عينة من لم يتعرضوا لتجربة معها، فيما طبق المؤشر المتعلق بالتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة على من لهم تجربة مع الأجهزة الأمنية فقط، ولم يطبق على من لم يماروا بتجربة مع الأجهزة الأمنية. تشكلت المؤشرات الرئيسية من 116 مؤشراً فرعياً، طبق 95 منها على من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، فيما طبق 21 مؤشراً فرعياً على من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية فقط. تشير مراجعة علامات المؤشرات الفرعية إلى وقوعها بين (0.09) إلى (0.90)، مما يعني أن عملية اختيار هذه المؤشرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف ما يسمح بدرجة عالية من التعمق في ترتيب وقياس الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح الأمني. بناء على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته، وحيث أن هذا المقياس هو الأول لقطاع الأمن، فقد قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى قوة وضعف الإصلاح الأمني من وجهة نظر الجمهور المتلقي لخدمات الأمن. قادتنا تلك المراجعة إلى تبني التصنيف الوارد في جدول رقم (2) أدناه. وتشير خمسون من العلامات المائة في هذا التصنيف إلى انعدام أو اكتمال الإصلاح حيث تعني العلامات من (0.0) إلى (0.30) إلى انعدامه وتشير العلامات من (0.81) إلى (1.00) إلى اكتماله. أما العلامات الخمسون الأخرى فتم توزيعها على خمسة درجات من الإصلاح تبدأ بالضعيف جداً (0.31 حتى 0.40) وتنتهي بالمتقدم جداً (بين 0.71 حتى 0.80).

جدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة

التصنيف	علامة المقياس	
اصلاح مكتمل	0.81 – 1.0	
اصلاح متقدم جدا	0.71 – 0.80	
اصلاح متقدم	0.61 – 0.70	
اصلاح متوسط	0.51 – 0.60	
اصلاح ضعيف	0.41 – 0.50	
اصلاح ضعيف جدا	0.31 – 0.40	
اصلاح منعدم	0.0 – 0.30	

- آلية احتساب علامات المؤشرات:

يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بناء على متوسط علامات المؤشرات الفرعية التابعة لذلك المؤشر. يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي بالاعتماد على معادلة لنتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة التابعة لذلك المؤشر. توجد عدة أنماط لاحتساب علامات المؤشرات الفرعية، وذلك حسب طبيعة وخيارات الاجابة عليها. فمثلاً، هناك أسئلة ذات أربعة خيارات (على نمط: 1-أوافق بشدة، 2-أوافق، 3-أعارض، 4-أعارض بشدة)، حيث يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي في هذه الحالة على النحو التالي: [خيار 1*1.2 + خيار 2*0.8] + [خيار 3 + خيار 4] (خيار 3- خيار 4) - [خيار 1*1.2 - خيار 2*0.8]. أما الاسئلة ذات خمس خيارات (على نمط: 1-أوافق بشدة، 2-أوافق، 3- بين بين، 4-أعارض، 5-أعارض بشدة)، فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي:

الخيارين (على نمط: 1- نعم، 2- لا) فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار 1*1.2+خيار 2*0.8+خيار 3*0.5] + [(خيار 4+خيار 5)-خيار 1.2*5-خيار 4*0.8]. أما الاسئلة ذات الخيار (لا رأي) أو (لا أعرف) قيمة مفقودة.

يشير ما سبق إلى أن هناك تطابقاً لكنه غير كامل بين علامة المؤشر والنسب المئوية للإجابات. فمثلاً بلغت علامة مؤشر عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الأمن في العراق (0.70) بينما قالت نسبة من 73% أنها لا تشعر بالقلق. ويتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الفرعية التي يشملها المؤشر على عدد هذه المؤشرات. ويتم احتساب علامة المقياس بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الرئيسية على عددها.

- العينة:

تم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ حجمها 1200 شخصاً من البالغين في كل بلد، حيث تم اختيارهم من 120 منطقة سكنية أو منطقة عد تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة من مناطق العد التي يوفرها جهاز الإحصاء في البلد. تمت عملية الاختيار حسب المراحل الثلاثة التالية: (1) اختيار منطقة العد حيث توجد خارطة خاصة بكل منها، (2) في كل منطقة عد يتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من 10 وحدات سكنية من الوحدات السكنية الموجودة في منطقة العد، (3) من كل وحدة سكنية يتم اختيار فرد فوق 18 سنة بطريقة عشوائية باستخدام جدول كيش.

لغرض الدراسة، تم تقسيم العينة إلى جزئين يتكون الجزء الأول منها من عينة تمثيلية لكافة الأشخاص البالغين، وبلغ عددهم في العينة حوالي (1000) شخص، ويتكون الجزء الثاني من (200) شخص وهؤلاء يمثلون عينة ممن تعرضوا هم أو أحد أقاربهم لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وقد روعي عند اختيار عينة الذين تعرضوا نسبة توزيعهم في المجتمع ككل.

ولأغراض الدراسة والتحليل تنقسم العينات إلى ثلاثة أنواع: (1) العينة العامة، وتشمل كافة الأفراد سواء الذين تعرضوا أو لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، (2) عينة الذين لم يتعرضوا، وتشمل كافة الأفراد الذين لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، و(3) عينة الذين تعرضوا، وتشمل كافة الأفراد الذين تعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة.

جرى خلال إعداد استمارة الاستطلاع تعاون وتشاور مع العديد من المؤسسات والأجهزة في البلدان المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة، كوزارة الداخلية، والأجهزة الأمنية، والبرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الانسان، وناشطين سياسيين. وهنا نتقدم بالشكر الجزيل لجميع المؤسسات والأشخاص الذين ساعدوا وساهموا في تطوير استمارة الاستطلاع.

ويتكون مقياس الأمن ونظام العدالة من 12 مؤشراً رئيسياً، يتم احتساب كل منها بناء على متوسط علامات عدد من المؤشرات الفرعية. ويتم احتساب علامة كل من المؤشرات الفرعية بالاعتماد على نتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة في الاستطلاع. يبلغ العدد الكلي للمؤشرات الفرعية 118 مؤشراً. تم إجراء المقابلات مع عينة ممثلة

من البالغين في المجتمع التونسي، قصد توزيع الأجوبة على عدد من المؤشرات الرئيسية.

- تصميم العينة :

المنهجية التي اتبعت في اختيار عينة المسح متطابقة مع المنهجية التي اتبعها المركز في اختيار العينات في الدول العربية الأخرى التي نفذ فيها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية مسوحات مقياس الإصلاح في قطاع الأمن عام 2014، فتم اعتماد أسلوب المعاينة التطبيقية متعددة المراحل بالاعتماد على إطار التعداد العام للمساكن والسكان 2004، واعتبار كل محافظة من محافظات الجمهورية طبقتين طبقة للحضر وطبقة للريف، وقد تم اختيار عينة مكونة من 1200 فرد، موزعة على المحافظات بحسب الحجم النسبي لكل محافظة. بعدد 120 عنقود كل عنقود (10 مسكن / أسرة)، وتوزعت العناقيد على المحافظات حسب الحجم السكاني لكل محافظة، عدا المحافظات الصغيرة فقد منحت كل محافظة عنقودين، على أن يكون أحدهما في الحضر والآخر في الريف، أما المحافظات الأخرى فقد تم توزيع العناقيد حسب التوزيع النسبي للحضر والريف. وبشكل عام فقد تم توزيع العناقيد بين الحضر والريف نسبياً، حسب التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف للحضر (30%) والريف (70%) على المستوى الإجمالي، أما على مستوى النوع الاجتماعي فتوزعت العينة بنسب متساوية بين الذكور والإناث (50%) لكل منهما، وقد تم اختيار فرد منه ذكر / أنثى بعمر 18 سنة فأكثر، وبسبب عدم تحديث الأسر في مناطق العد للإطار تم اختيار المناطق القرى في الريف والبلوكات في الحضر أولاً ومن ثم التحديث ميدانياً عن طريق العد السريع للمباني لكل قرية / بلوك مختار كما يلي:

أولاً: المناطق الريفية: تم اختيار مديرية ريفية لكل عنقود في الريف عشوائياً داخل كل محافظة أي اختيار عدد المديرية مساوياً لعدد العناقيد وبذلك نضمن انتشار أوسع للعينة بين مختلف مديريات كل محافظة وإعطاء كل المديرية فرصة الظهور في العينة، ثم اختيار عذلة عشوائياً من كل مديرية مختارة لإعطاء كل العزل في المديرية فرصة الظهور في العينة. واختيار القرية عشوائياً من كل عذلة مختارة (منطقة العد) لإعطاء كل القرى في العذلة فرصة الظهور في العينة .

ثانياً: المناطق الحضرية: تم اختيار مديرية حضرية لكل عنقود في الحضر عشوائياً داخل كل محافظة، فتم اختيار عدد المديرية مساوياً لعدد العناقيد بإتباع أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، لضمان انتشار العينة داخل الحضر (وبالمثل بالنسبة للقطاع والقسم والبلوك)، وتم اختيار القطاع (تقسيم تعدادي) عشوائياً في كل مديرية حضرية مختارة، واختيار قسم (تقسيم تعدادي) عشوائياً من كل قطاع مختار، واختيار البلوك (منطقة العد). وفي كل قطاع وقسم وبلوك ستظهر التقسيمات الجغرافية الحضرية الأحياء والحدائق. ولى مستوى اختيار الأسر تم اختيار عشر أسر من كل قرية أو بلوك مختار ومحدث بإتباع العينة العشوائية المنتظمة، وذلك باختيار الرقم الأول عشوائياً للمسكن الأول (للأسرة الأولى) والتالية بإضافة كسر المعاينة وهكذا حتى الأسرة العاشرة لكل عنقود على حده. أما اختيار الأفراد، فقد تم اختيار فرد من كل أسرة مختارة على أن يكون قد بلغ سن الثامنة عشرة.

يهدف ضمان دقة التقييم وواقعيته، تضمنت استمارة الاستبيان أسئلة رأي يجيب عليها كل أفراد العينة، بغض النظر عما إذا كانوا قد تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة، أو لم يتعرضوا لتجربة معها، وأسئلة واقع يجيب عليها من تعرضوا لتجربة سابقة مع أجهزة الأمن والعدالة فقط، وقد تم اعتماد معايير لاختيار

العينة بما يلي ذلك، فاخترت عينة عشوائية من 960 فرداً (أطلقنا على هذه العينة مصطلحاً إجرائياً هو "العينة العادية")، وعينة مقصودة من 240 فرداً ممن سبق لهم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة (أطلقنا عليها مصطلحاً إجرائياً هو "العينة الخاصة")، وقد صادف أن 146 من أفراد العينة العشوائية سبق لهم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة، ما يعني أن العينة الكلية للمسح تكونت من 1200 فرداً، 386 منهم سبق لهم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة، و 814 فرداً لم يسبق لهم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة.

- وضع الإصلاح الأمني في السنوات الأربع الاخيرة

تدهورت الأوضاع الأمنية في اليمن منذ منتصف تسعينات القرن العشرين، إلى درجة باتت تهدد الأمن والتماسك الاجتماعي، وتعيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتنمية البشرية، ففي ظل ضعف الأمن تراجع الاستثمار في اليمن، وتراجعت مساهمة قطاع السياحة في الدخل القومي، وباتت المشاركة في المجال الاقتصادي محصورة على النافذين ومراكز القوي القادرين على حماية مشروعاتهم بأنفسهم، لذلك شكل إصلاح القطاع الأمني مطلباً ملحاً في اليمن خلال العقد الأخيرين، وعلى الرغم من أن اليمن نفذت بعض الجهود لإصلاح القطاع الأمني خلال تلك الفترة، إلا أنها كانت جهوداً متفرقة وغير خاضعة لخطة مدروسة ومتكاملة وشاملة.

واجهت عملية الإصلاح عدداً من المعوقات، منها ما يتعلق بطبيعة البنى الاجتماعية والتوجهات الثقافية السائدة، حيث تتحول النزاعات الفردية إلى نزاعات جماعية ما جعل الأجهزة الأمنية تقف عاجزة عن التصدي لكثير من القضايا. وقد شكلت الأحداث التي تزامنت مع ثورة 11 فبراير 2011 دافعاً للفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين لوضع خطة متكاملة لإصلاح القطاع الأمني، فتضمنت مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي بنداً متعلقاً بإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، وشكل إصلاح القطاع الأمني واحداً من مكونات الفترة الانتقالية، وموضوعاً من موضوعات الحوار الوطني التسعة، وقد هدفت العملية إلى تحسين حوكمة قطاع الأمن "security sector governance"، وتحويل الشرطة إلى شرطة مدنية، من خلال تعزيز الإشراف القضائي والتشريعي والمدني على قطاع الأمن، وتخليص قطاع الأمن من سيطرة مراكز القوى⁽¹⁾.

في ديسمبر 2012 عقدت الندوة العلمية الأولى بشأن إعادة هيكلة وزارة الداخلية، ففي يوليو 2012 وصل فريق مكون من أربعة خبراء في مجال إصلاح القطاع الأمني من الاتحاد الأوروبي إلى صنعاء لمساعدة لجنة إعادة هيكلة وزارة الداخلية، المناط بها وضع خطة لإصلاح القطاع الأمني، ودعم مصلحة خفر السواحل، وأمن المطارات.

إثر ذلك صدر القرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2013 بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، وحددت أهدافه بما يلي: وضوح المهام والاختصاصات وعدم التداخل في الوظائف، تفويض الصلاحيات والابتعاد عن المركزية، التكامل في كل أعمال الشرطة ومراعاة التخصص والمسئولية، الرقابة والمحاسبة ومكافحة التجاوزات في سلك الشرطة، وبخاصة التعامل مع المواطنين وحقوقهم وحياتهم ومكافحة الفساد، الشفافية لإتاحة الفرصة لكل منظمات المجتمع المدني لتكون جهازاً رقابياً على أداء رجال الشرطة وسلوكياتهم، توحيد القيادة والسيطرة والإشراف والتوجيه، ومنح الصلاحيات في كل إطار جغرافي للمستئول الأول، وفي 25 يناير 2014 اختتم مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعماله بإصدار ما سمي بوثيقة مؤتمر الحوار، التي تضمنت عدداً من التوصيات بشأن إصلاح القوات المسلحة والأمن.

¹ Marwan Noman and David S. Sorenson, Reforming the Yemen Security Sector, CDDRL Working Papers, Vol. 137, June 2013,

مع ذلك واجهت عملية إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة الانتقالية، التي أعقبت ثورة الحرية والتغيير عقبات كثيرة في مقدمها الاستقطاب السياسي. ولا زالت الأوضاع الأمنية في اليمن غير مستقرة، ما يفرض ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية لإصلاح قطاع اليمن، ويأتي هذا التقرير بهدف توفير معلومات وبيانات لصانعي القرار والمهتمين والباحثين للاستعانة بها في إعداد الخطط والاستراتيجيات التي يمكن أن تعد في المستقبل، ويكتسب هذا التقرير المعتمد على استطلاع للرأي العام أهمية خاصة في اليمن بسبب ندرة تنفيذ مسوحات حول قطاع الأمن والعدالة. تم تنفيذ المقياس بالتعاون بين المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومنظمة استاتستكس اليمنية.

يتكون هذا التقرير بالإضافة لهذه المقدمة من ثلاثة أقسام أخرى هي:

1. خصص القسم الثاني من التقرير لاستعراض ومناقشة نتائج الدراسة على مستويين؛ الأول: خصص للنتائج الكلية للمقياس في اليمن. والثاني: عرض نتائج المؤشرات الرئيسية المكونة للمقياس.
2. خصص القسم الثالث لاستعراض التوصيات.
3. يحتوي القسم الرابع على ملاحق تشمل: تفصيل للمنهجية المستخدمة لإعداد المؤشرات وعلاماتها وإجراء الاستطلاع واختيار العينة. وجدول بالأسئلة والنتائج قبل تحويلها لعلامات. وجدول بالعلامات لكافة المؤشرات الرئيسية والفرعية. وجدول بعلامات المؤشرات الرئيسية والعلامة الكلية للمقياس.

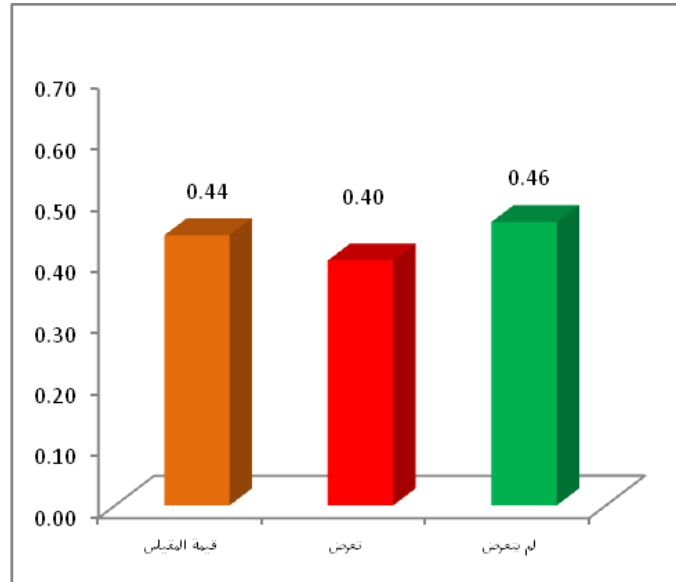
(2) النتائج

أولاً: العلامة الكلية للمقياس:

بلغت قيمة المقياس في القراءة الأولى (0.44). تعكس هذه النتيجة فشلاً في عملية الإصلاح الأمني في اليمن، على الأقل في نظر الجمهور اليمني. كما تعني هذه القيمة أن الأداء الكلي لقطاع الأمن ونظام العدالة في اليمن قد حصل على تصنيف "ضعيف".

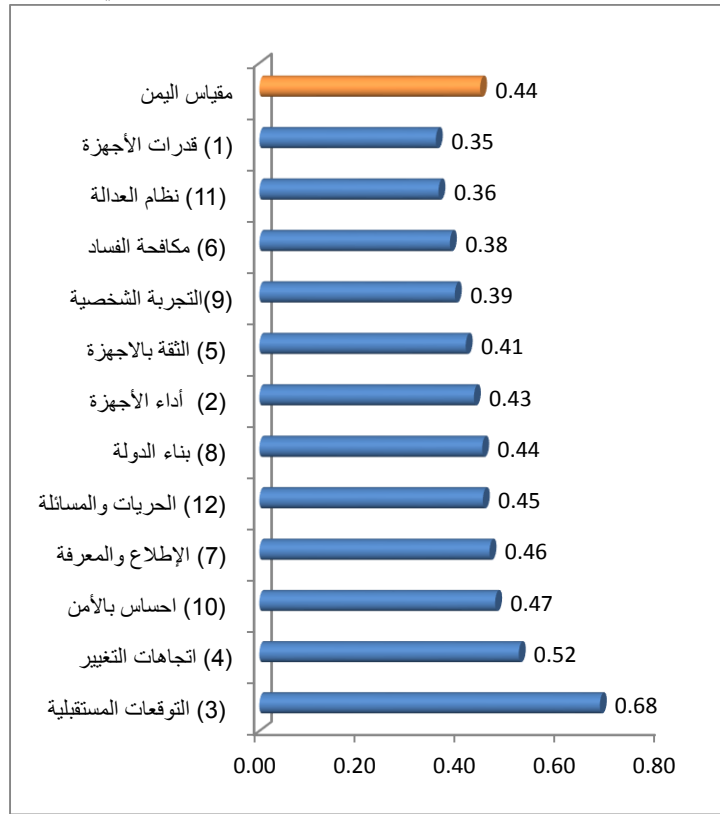
تشير النتائج إلى أن الفروقات في التقييم، بين من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع قطاع الأمن أو نظام العدالة تؤكد، كما يظهر من الشكل رقم (1) أدناه، كما في بقية الدول قيد البحث، أن التعامل المباشر مع أجهزة الأمن تخلق انطباعات سلبية لدى هؤلاء المتعاملين، فقد بلغت قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة 0.40، فيما تبلغ 0.46 بين من لم يتعرض لتجربة.

شكل رقم (1): قيمة مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة في اليمن



حصلت عشرة مؤشرات من اثني عشر مؤشراً رئيسياً على علامة (0.46) فأقل، حصلت منها ستة على تصنيف ضعيف، وهي المؤشر المتعلق بالإطلاع والمعرفة (0.46)، يليه المؤشر الخاص بالحريات والمساءلة (0.45)، ومن ثم مؤشر بناء الدولة (0.44)، ثم المؤشران المتعلقان بالإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، وأداء الأجهزة (0.43 لكل منهما)، وأخيراً المؤشر الخاص بالثقة بأجهزة الأمن (0.41). وحصلت أربعة مؤشرات على تصنيف "ضعيف جداً"، وهي المؤشر الخاص بالتجربة الشخصية (0.39)، ثم المؤشر المتعلق بمكافحة الفساد (0.38)، ثم مؤشر نظام العدالة (0.36)، وأخيراً المؤشر الخاص بقدرات الأجهزة الأمنية (0.35). وحصل مؤشران فقط على علامة (0.52) فأكثر، فقد حصل المؤشر الخاص بالتوقعات المستقبلية على علامة (0.68)، وحصل المؤشر المتعلق باتجاهات التغيير على علامة (0.52). (أنظر الشكل رقم 2 أدناه)

شكل رقم (2): علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في اليمن



تشير النتائج إلى أنه رغم التقديرات السلبية لقدرات الأجهزة ولنظام العدالة ولمكافحة الفساد وغيرها، فإن حوالي ثلثي الجمهور اليمني يميل للتفاؤل بالمستقبل، حيث أن المؤشر ذي العلامة الأعلى هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة، يتبعه المؤشر رقم (4) المتعلق بالاعتقاد حول اتجاهات التغيير. في المقابل، فإن المؤشر ذي العلامة الأقل في المقياس هو رقم (1) المتعلق بمستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنياتها، ثم المؤشر رقم (11) المتعلق بتقييم نظام العدالة، ومن ثم المؤشر رقم (6) الخاص بالاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة.

تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف "الضعيف جدا" يبلغ ثلاثة مؤشرات مقابل ثمانية مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة. حصلت ستة مؤشرات على تصنيف ضعيف لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مقارنة بثلاثة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة، انظر الجدول (3).

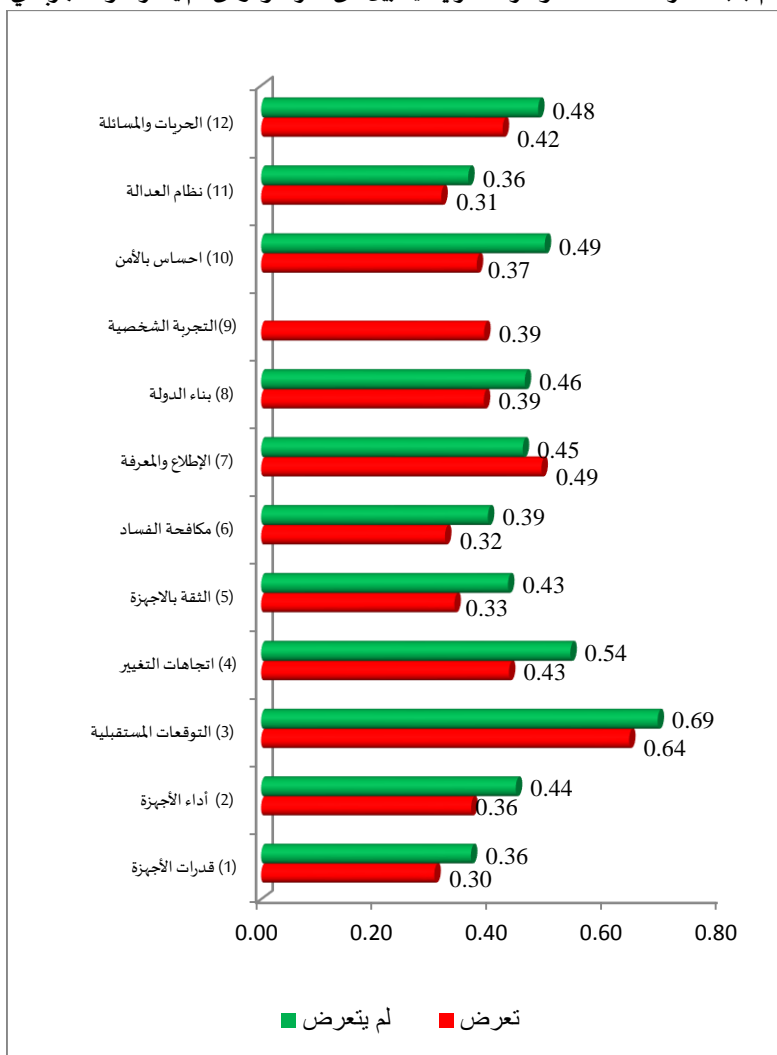
جدول رقم (3): عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس اليمن

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا	8	3	4
اصلاح ضعيف	3	6	6
اصلاح متوسط		1	1

اصلاح متقدم	1	1	1
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	12	11	12

كما يشير الشكل رقم (3) أدناه، كان أهم المؤشرات التي حصلت على تصنيف "ضعيف جداً" بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن تلك التي تقيس تقييم قدرات أجهزة الأمن، وأداء الأجهزة، والثقة بالأجهزة، ومكافحة الفساد. وحصلت ثلاثة مؤشرات لدى نفس العينة على تصنيف "ضعيف"، وهي اتجاهات التغيير، والإطلاع والمعرفة بمهام ومسؤوليات الأجهزة الأمنية المختلفة، والحريات والمساءلة. وحاز مؤشر واحد على تصنيف متقدم وهو التوقعات المستقبلية. أما بين الذين لم يتعرضوا لتجربة، فقد حصل مؤشر التوقعات المستقبلية على تصنيف "متقدم"، وحصل مؤشر آخر على تصنيف "متوسط"، وهو المؤشر الخاص باتجاهات التغيير. كما حصلت ستة مؤشرات لنفس العينة على تصنيف "ضعيف"، وحصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف "ضعيف جداً". تطرح هذه النتائج مسألة تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية ومكافحة الفساد فيها وبناء الثقة بمكونات نظام العدالة في سلم اولويات الإصلاح في قطاع الأمن اليمني.

شكل رقم (3): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة في اليمن



يبدو واضحاً أن الجمهور يعتقد أن قدرات الجهاز الأمني محدودة ولكنه يعطي أداء هذه الأجهزة تقييماً أعلى من تقييمه لأدائها. كذلك، فإن التوقعات المستقبلية واتجاهات التغيير تميل للإيجابية. لكن من الواضح أن تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصاتها ومهامها ليس واضحاً بقدر كافٍ للجمهور. كذلك يبدو أن نظام العدالة يحظى بتقييم سلبي للغاية، وأن الانطباعات السلبية حول الفساد في قطاع الأمن ما زالت طاغيةً.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية فقد حصل 81 مؤشراً فرعياً (أي 70% من مجمل المؤشرات الفرعية) على علامات متدنية تراوحت بين تصنيف "ضعيف" و"منعدم" مقابل 17 مؤشراً (أي 15% من مجمل المؤشرات الفرعية) تراوحت علاماتها بين تصنيف "متقدم" و"مكتمل". فيما حصل 18 مؤشراً آخرًا على علامات ما بين (0.51 إلى 0.60)، أي تصنيف "متوسط". (أنظر الجدول رقم 4) أدناه.

حصل مؤشر واحد فقط من المؤشرات الفرعية على علامة تشير إلى إصلاح "مكتمل" وهو مساءلة أجهزة الأمن من المستوى السياسي. وحصل مؤشران على تصنيف "متقدم جداً" وهما: طلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة عند استخراج وثائق من مؤسسة حكومية، وتوقع قدرة الأجهزة في توفير الأمن للمواطن مستقبلاً. في المقابل حصل أربعة وعشرون مؤشراً فرعياً على علامات متدنية جداً وضعها في تصنيف "منعدم" أهمها: أجهزة الأمن تعاني من الفساد فيها (0.07)، ممارسة الأجهزة الأمنية للتعذيب (0.13)، أجهزة الأمن تقيم نظاماً بوليسياً (0.19)، سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم (0.19)، تقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال (0.22)، الثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها (0.23)، تخلص الأجهزة من الحزبية (0.25)، والتميز في خدمة المواطن (0.28).

حازت خمسة مؤشرات فرعية من إجمالي اثني عشر مؤشراً تقيس الثقة بالأجهزة الأمنية (المؤشر الرئيسي رقم 5) على تصنيف "منعدم"، منها: الثقة بجهاز المخابرات في عملية بناء الدولة والدفاع عنها، وأجهزة الأمن تعمل من أجل النخبة الحاكمة، وأجهزة الأمن تعاني من الفساد فيها، وأجهزة الأمن تقيم نظاماً بوليسياً، والثقة بزهاء المخابرات. كذلك فإن خمسة من المؤشرات الفرعية التي حصلت على تصنيف "منعدم" جاءت في المؤشر الرئيسي المتعلق بالتجربة الشخصية وهي: التعريف بحقوق المتهمين قبل الشروع في التحقيق، وتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال، وتوفير مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان، وخلفية دوافع التعذيب أثناء التحقيق، والثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها. (أنظر الجدول رقم 4)

جدول رقم (4): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية

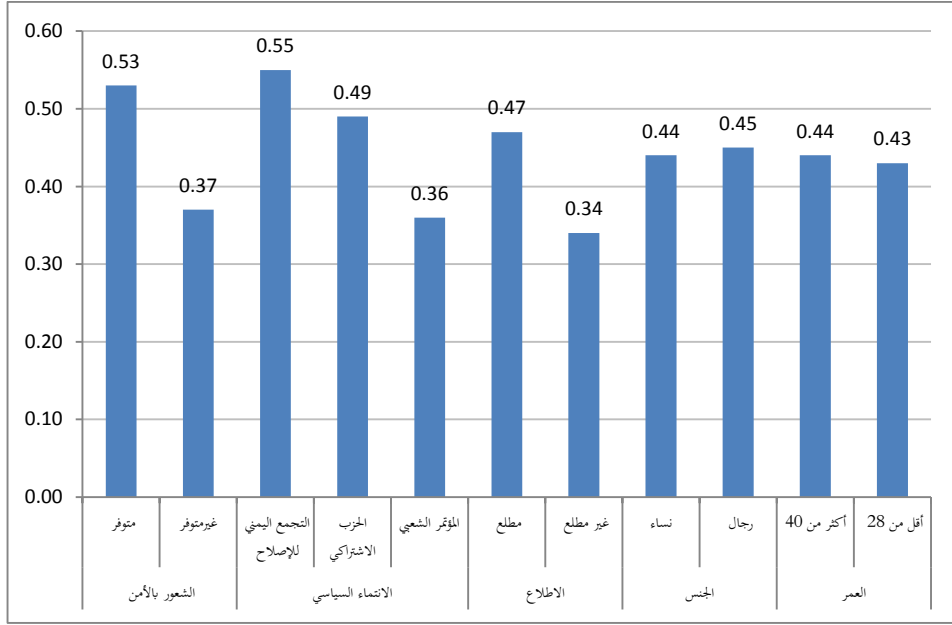
رقم المؤشر	اسم المؤشر	المؤشرات الفرعية	علامة المؤشر	تصنيف المؤشر	تصنيف المؤشرات الفرعية							
					اصلاح مكتمل	اصلاح متقدم جداً	اصلاح متقدم	اصلاح متوسط	اصلاح ضعيف	اصلاح ضعيف جداً	اصلاح منعدم	
1	قدرات الأجهزة	8	0.35	ضعيف جداً						2	4	
2	أداء الأجهزة	17	0.43	ضعيف				2			6	
3	التوقعات المستقبلية	5	0.68	متقدم		1		4				
4	اتجاهات التغيير	11	0.52	متوسط				2	3		6	
5	الثقة بالأجهزة	12	0.41	ضعيف				4	1		2	5
6	مكافحة الفساد	3	0.38	ضعيف				1			1	1

							جدا					
1			2				ضعيف	0.46	3	7	الاطلاع والمعرفة	
		2					ضعيف	0.44	2	8	بناء الدولة	
5	3	4	2	2			ضعيف جدا	0.39	16	9	التجربة الشخصية	
	2	4	3	1			ضعيف	0.43	10	10	الاحساس بالأمن	
7	3	5	3				ضعيف جدا	0.36	18	11	نظام العدالة	
3	2	2	2		1	1	ضعيف	0.45	11	12	الحريات والمساءلة	
24	20	37	18	14	2	1			116		المجموع	
								44	قيمة المقياس			
								اصلاح ضعيف	التقييم			

تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات الجمهور اليمني وتقييمه لقطاع الأمن ورضاه عنه. فكما أشرنا أعلاه يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.40 مقابل 0.46 على التوالي). ولعل اهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن اليمني درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الحزبي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن. إضافة لكل ذلك، تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى.

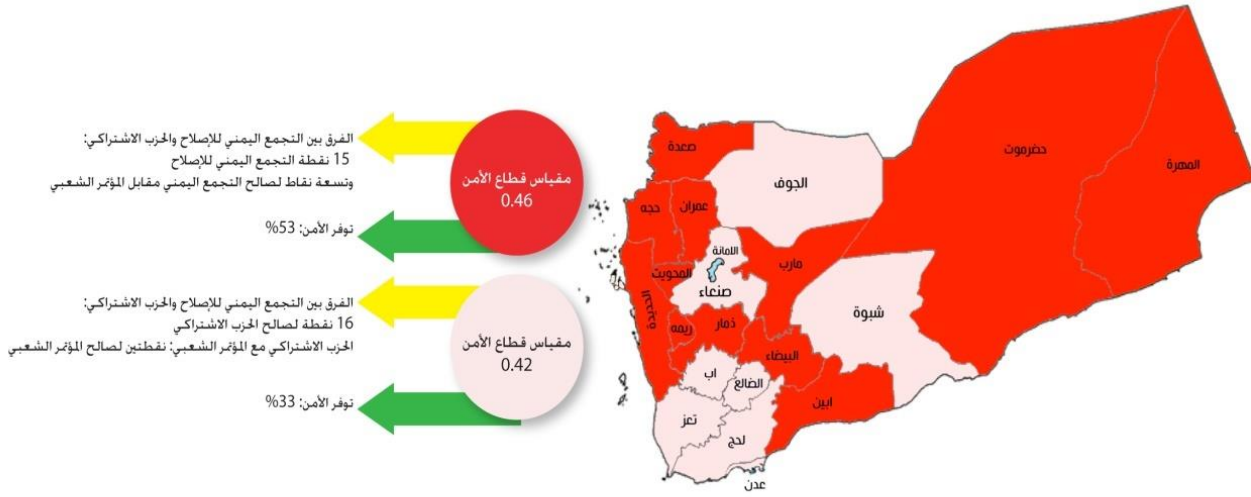
كما يظهر بالشكل (رقم 4) أدناه، ترتفع علامة المقياس اليمني إلى (0.53) بين الذين يشعرون بتوفر الأمن وتراجع إلى (0.37) بين الذين يشعرون بعدم توفر الأمن لهم ولأسرتهم. كما ترتفع العلامة إلى (0.55) بين مؤيدي التجمع اليمني للإصلاح وتراجع إلى (0.36) بين مؤيدي المؤتمر الشعبي و0.49 بين مؤيدي الحزب الاشتراكي. وترتفع بين المطلعين على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية إلى (0.47) وتراجع إلى (0.34) بين غير المطلعين. أخيراً، تبلغ علامة المقياس اليمني (0.44) بين النساء و(0.45) بين الرجال، وتبلغ (0.44) بين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً و(0.43) بين الذين تقل أعمارهم عن 28 عاماً.

شكل رقم (4): دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس اليمني



عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية لليمن، كما يتضح في الخريطة رقم (4) أدناه، فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى (0.46) في تلك المحافظات التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 53%) وترتفع فيها نسبة تأييد التجمع اليمني للإصلاح، (حيث يبلغ الفرق بين التأييد للتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي 15 نقطة مئوية لصالح التجمع وتبلغ الفجوة بين تأييد التجمع والمؤتمر الشعبي تسعة نقاط لصالح الأخير)، كما هي الحال في مناطق حجة وحضرموت وصنعاء ومأرب وغيرها. في المقابل تنخفض علامة المقياس التونسي لتصل لتصل إلى (0.42) في تلك المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث تبلغ 33% فقط) وتبلغ الفجوة بين تأييد التجمع والمؤتمر الشعبي نقطتين لصالح المؤتمر، كما هي الحال في شبوة وتعز وعدن وإب وغيرها.

خريطة رقم (1): التقسيمات الإدارية للمحافظات اليمنية حسب علامة المقياس



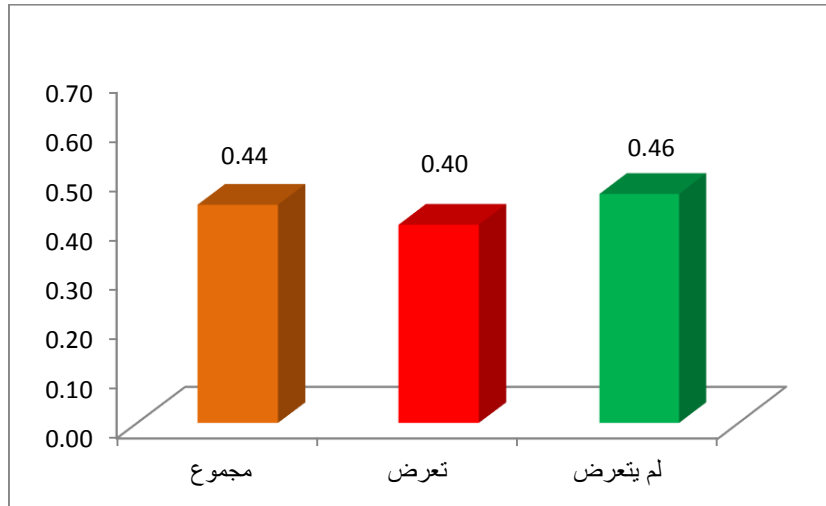
ثانياً: نتائج المؤشرات الرئيسية والفرعية

يتناول هذا القسم قراءة للمؤشرات الاثنتي عشرة الرئيسية المكونة للمقياس كل على حده.

المؤشر الأول: مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنتها

حصل المؤشر الأول المتعلق بتقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنتها على تقييم ضعيف، سواء على مستوى إجمالي العينة أو على مستوى الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، أو الذين لم يتعرضوا لتجربة معها، حيث جاءت العلامات على التوالي: 0.35، 0.35، و 0.36. (انظر الشكل رقم 5)

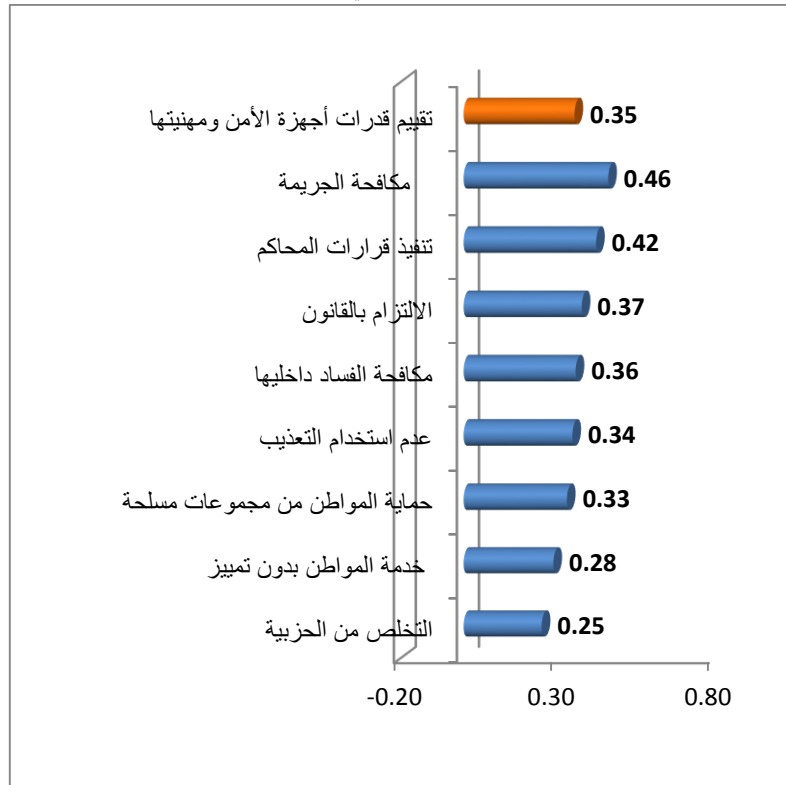
شكل رقم (5) قيمة المؤشر الأول مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض



يظهر الشكل رقم (6) ادناه أن علامات المؤشرات الفرعية الثمانية للمؤشر الأول المتعلق بتقييم قدرات أجهزة الأمن ومهنتها جاءت ضعيفة، حيث جاءت كلها أدنى من 0.50 علامة، سواء للذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية أو الذين لم يتعرضوا.

حصل مؤشرا على تصنيف اصلاح منعدم هما: القدرة على خدمة المواطن دون تمييز (0.28)، وقدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية في عضويتها (0.25). وحصلت اربعة مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف جدا تتعلق بالقدرة على الالتزام بالقانون (0.37)، والقدرة على مكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية (0.36)، والقدرة على عدم استخدام التعذيب الذي جاءت علاماته (0.34)، والقدرة على حماية المواطن من المجموعات المسلحة (0.33). فيما حصل مؤشرا على تصنيف ضعيف هما: قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة في أعلى سلم التقييم (0.46)، والقدرة على تنفيذ قرارات المحاكم (0.42). (انظر الشكل رقم 6 أدناه)

شكل رقم (6) علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية



حصلت ستة مؤشرات للذين تعرضوا لتجربة مع الاجهزة الامنية على تصنيف اصلاح منعدم مقابل مؤشرين للذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. في المقابل حصلت اربعة مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف جدا لمن لم يتعرض لتجربة مع اجهزة الامن مقابل مؤشرين للذين تعرضوا لتجربة. وحصل مؤشران للذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف ضعيف. (أنظر الجدول رقم 5)

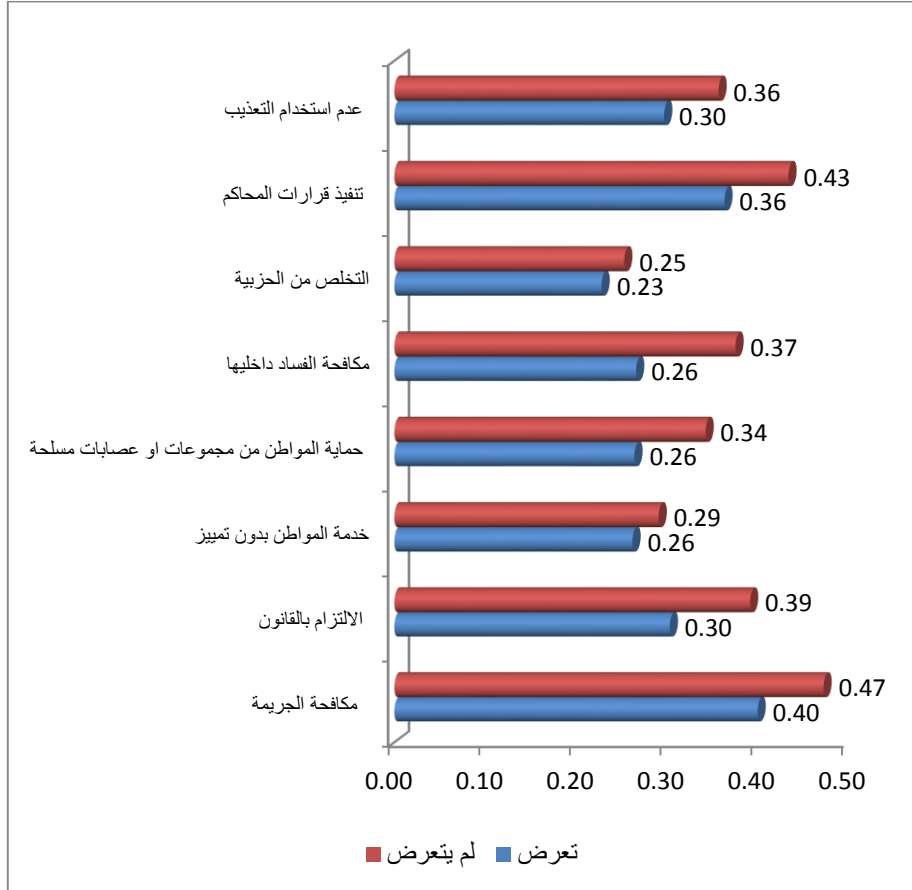
جدول رقم (5): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الاول

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	6	2	2
اصلاح ضعيف جدا	2	4	4
اصلاح ضعيف		2	2
اصلاح متوسط			
اصلاح متقدم			
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	8	8	8

تشير النتائج إلى أن الفرق بين علامات المؤشرات لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر إلى آخر. فقد بلغت 11 نقطة في المؤشر الخاص بمكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية، وتسع نقاط للمؤشر الخاص بقدرة الأجهزة الأمنية على الالتزام بالقانون، وثماني نقاط لقدرتها

على حماية المواطن من مجموعات او عصابات مسلحة. وبلغ الفارق سبعة نقاط في المؤشرين الخاصين بقدرة الاجهزة الامنية على مكافحة الجريمة ، وعلى تنفيذ قرارات المحاكم. فيما بلغ الفارق ست نقاط للمؤشر عدم استخدام التعذيب، وثلاثة نقاط للقدرة على خدمة المواطن بدون تمييز، ونقطتين للمؤشر المتعلق بالقدرة على التخلص من الحزبية. (انظر الشكل رقم 6)

شكل رقم (7) علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء



تشير تجربة الأعوام الثلاثة الماضية إلى ضعف قدرات أجهزة الأمن في مجال مكافحة الجريمة، فقد شهدت العاصمة صنعاء وعدن ولحج وأبين وحضرموت عدداً من حوادث الاغتيال دون أن تستطيع أجهزة الأمن الكشف عن الجناة ناهيك عن القبض عليهم وتقديمهم إلى المحاكمة، بل أن أجهزة الأمن والشرطة كانت عاجزة عن القبض على مرتكبي جرائم معروفين، فقد تعرضت خطوط نقل التيار الكهربائي وأنابيب النفط والغاز وكابلات الإنترنت لعدد كبير من حوادث الاعتداء من قبل أشخاص معروفين للأجهزة الأمنية، إلا أنها بدت عاجزة عن القبض على معظمهم، وكذلك الأمر فيما يتعلق بحوادث قطع الطريق (التقطيع) التي تمارسها بعض الجماعات القبلية، يرجع ذلك إلى أنها تعمل في بيئة اجتماعية وثقافية غير ملائمة، لاسيما في المحافظات الشمالية.

لا تستطيع الأجهزة الأمنية تطبيق القانون بسبب البنى الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع اليمني وضعف الإمكانيات المتوفرة للأجهزة الأمنية وأجهزة الشرطة، وتلجأ في كثير من الأحيان إلى ممارسة أعمالها وتقديم خدماتها وفقاً للأعراف في كل منطقة، ويعيد كثير من رجال الشرطة ذلك إلى ضعف الإمكانيات والموارد

البشرية والمادية، والتدخل من قبل جهات سياسية عليا. ففي ظل قوة وتأثير البنية القبلية يضطر رجال الأمن لممارسة أعمالهم كما لو كانوا مشائخ قبائل.

هناك تمييز في تعامل أجهزة الأمن والشرطة مع المواطنين حسب المناطق وحسب الخصائص الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية، فهي تطبق القانون إلى حد ما في المحافظات الفلاحية وذات البنى الاجتماعية الحديثة، وتطبق العرف (غالباً) في المحافظات ذات البنى القبلية، ويشكو المهمشون (الأخدام) من تحيز أجهزة الأمن والشرطة ضدهم، وغالباً ما لا تتعامل الشرطة مع النساء باعتبارهن مواطنات ذوات شخصيات مستقلة، فهي تتعامل معهن عبر أوليائهن من الأقارب الذكور، وتتعامل معهن في عموم مناطق الجمهورية وفقاً للأعراف (وليس وفقاً للقانون) وهي بطبيعتها تمييزية.

تمثل اليمن الدولة الأضعف في المنطقة في مجال حماية مواطنيها من اعتداءات الجماعات المسلحة، وفي مقدمها القاعدة، وجماعة أنصار الله (الحوثيين) والقبائل المسلحة، إلى درجة أن باتت القاعدة تسيطر على مناطق بكاملها في أبين وشبوة وحضرموت ومأرب، وبات الحوثيون القوة المسيطرة على محافظات صعدة والجوف وصنعاء وأمانة العاصمة وعمران والحديدة وحجة والمحويت.

على الرغم من تعيين مفتش عام بوزارة الداخلية في حزيران يونيو 2013 بهدف مكافحة الفساد في الأجهزة الأمنية، تتبعه أربع إدارات عامة هي: إدارة حقوق الإنسان، إدارة مكافحة الفساد وتجاوزات الشرطة، إدارة الرقابة والتفتيش، وإدارة مراقبة الجودة⁽²⁾، إلا أن عمله حتى الآن لم يثمر عن نتائج محسوسة.

بينت الأحداث خلال الأعوام الثلاثة الماضية أن أجهزة الجيش والشرطة منقسمة حسب الولاءات الحزبية، وأن عملها محكوم بالولاءات أكثر مما هو محكوم بالقانون، فالجيش كان منقسماً بين الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي يهيمن على الحرس الجمهوري، الذي يمثل جيش مستقل بذاته، يتبعه شخصياً ويتلقى الأوامر منه، ويهيمن الجنرال علي محسن الأحمر المقرب من التجمع اليمني للإصلاح على الفرقة الأولى مدرع وما يتبعها من ألوية وقطاعات عسكرية، ويمتد هذا الانقسام والولاءات الحزبية ليشمل أجهزة الأمن والاستخبارات، فالأمن القومي يتبع الرئيس السابق علي عبد الله صالح وجهاز الأمن السياسي موالى للجنرال علي محسن الأحمر⁽³⁾.

كما أن عدم قدرة الشرطة على تنفيذ قرارات المحاكم يرجع إلى أسباب كثيرة منها: نقص الموارد اللازمة لتطبيق القانون، كالأسلحة والذخائر ووسائل النقل، فضلاً عن ضعف الأطر القانونية والمؤسسية المعنية بحماية رجال الشرطة أثناء تنفيذ الأحكام القضائية، ففي حالة نشوب اشتباكات مسلحة بين رجال القبائل ورجال الشرطة أثناء تنفيذ الأحكام، نادراً ما تتدخل أجهزة الدولة ومؤسساتها الأخرى لدعم رجال الشرطة، كما لو أن المسئولين يريدون التضحية بهم، مقابل الحفاظ على علاقة طيبة مع النخب والجماعات القبلية. ويمكن القول أن قصور الإمكانيات المادية والبشرية وقصور التدريب ساهم في إعاقة القدرات المهنية لأجهزة الأمن، واللجوء للتعذيب أحياناً لانتزاع الاعترافات.

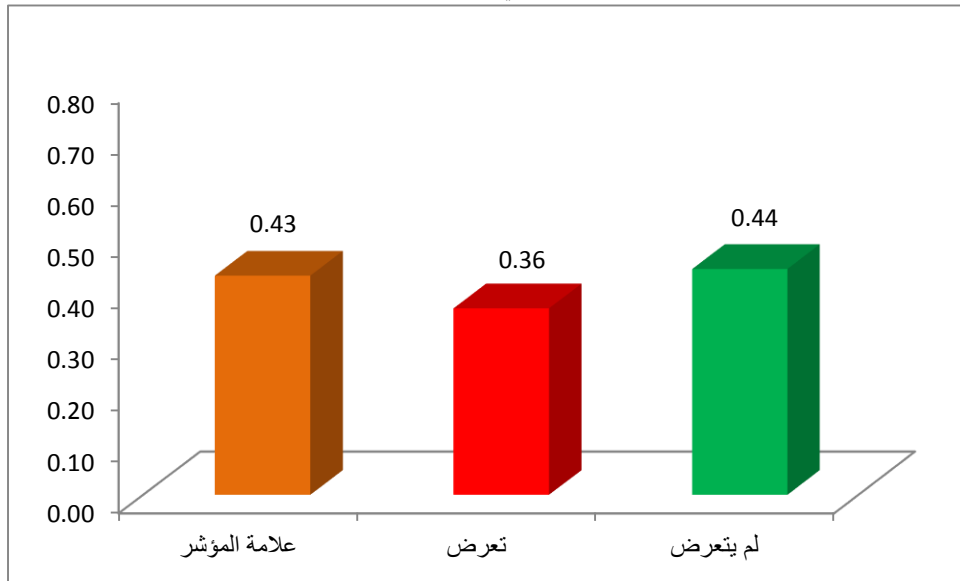
²انظر، صحيفة الشرفة الإلكترونية، الداخلية اليمنية تستحدث منصب "مفتش عام" لمكافحة الفساد، على الرابط http://al-shorfa.com/ar/articles/meii/features/2013/07/19/feature-01?change_locale=true

³انظر، حسين الوداعي، تفكك مستمر: مستقبل الجيش والأجهزة الأمنية في اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014101385346273789.htm#a9>

المؤشر الثاني: تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن:

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.43) وهذا يعني أن هذا المؤشر حصل على تصنيف ضعيف، حيث كانت له علامة (0.44) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف ضعيف)، فيما حصل على علامة (0.36) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف ضعيف جدا). بلغ 8 نقاط بين تقييم الذين تعرضوا ولم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن.

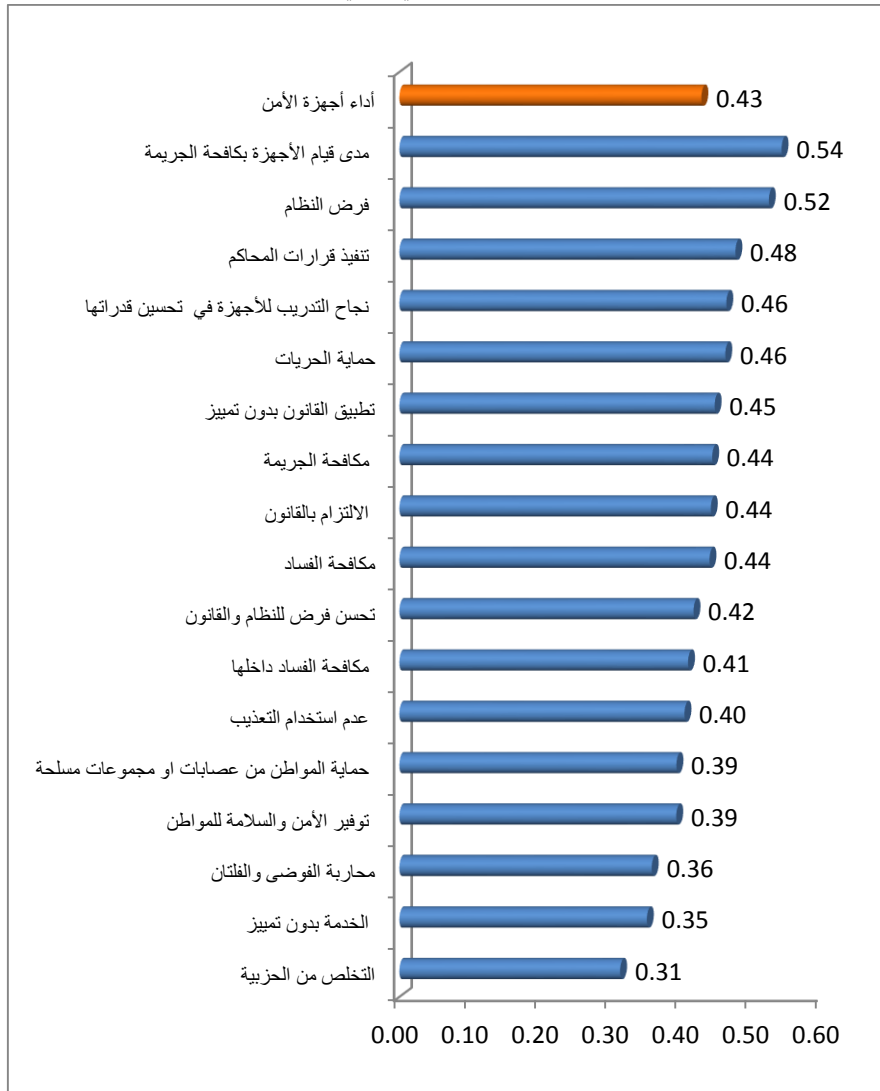
شكل رقم (8) قيمة المؤشر الثاني مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض



حصل مؤشرات على تصنيف اصلاح متوسط هما: تقييم أداء الاجهزة الامنية بمكافحة الجريمة (0.54)، وأداء الاجهزة الامنية بفرض النظام. فيما حصلت تسعة مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف وهي: تنفيذ قرارات المحاكم (0.48)، والمؤشران نجاح التدريب للأجهزة في تحسين قدراتها، وحماية الحريات (0.46)، وتطبيق القانون بدون تمييز (0.45). وحصل المؤشرات مكافحة الجريمة، و الالتزام بالقانون، ومكافحة الفساد (0.44)، والاعتقاد بتحسن فرض للنظام والقانون (0.42)، وتقييم اداء الاجهزة بمكافحة الفساد داخلها (0.41). انظر الشكل رقم (9)

كما حصلت ستة مؤشرات على تصنيف ضعيف جدا وهي: عدم استخدام التعذيب (0.40)، وكل من حماية المواطن من عصابات او مجموعات مسلحة، وتوفير الأمن والسلامة للمواطن (0.39)، ومحاربة الفوضى والفلتان (0.36)، والخدمة بدون تمييز (0.35)، والتخلص من الحزبية (0.31).

شكل رقم (9): علامات المؤشر الرئيسي الثاني ومؤشراته الفرعية



يؤثر استطلاع عينة الافراد الذين تعرضوا لتجربة مع السلطات الأمنية بشكل واضح على تصنيف تقييم تقدم الإصلاح في أداء أجهزة الأمن، حيث حصل مؤشرات على تصنيف اصلاح منعدم، وحصلت 3 مؤشرات على تصنيف ضعيف جدا، و11 مؤشرا فرعيا على تصنيف ضعيف. وتتباين هذه العلامات مع عينة الافراد الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الاجهزة الأمنية؛ حيث حصلت أحد عشر مؤشرا على تصنيف اصلاح ضعيف و4 مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف جدا، في حين حصل مؤشران على تصنيف اصلاح متوسط. (انظر الجدول رقم 6 أدناه)

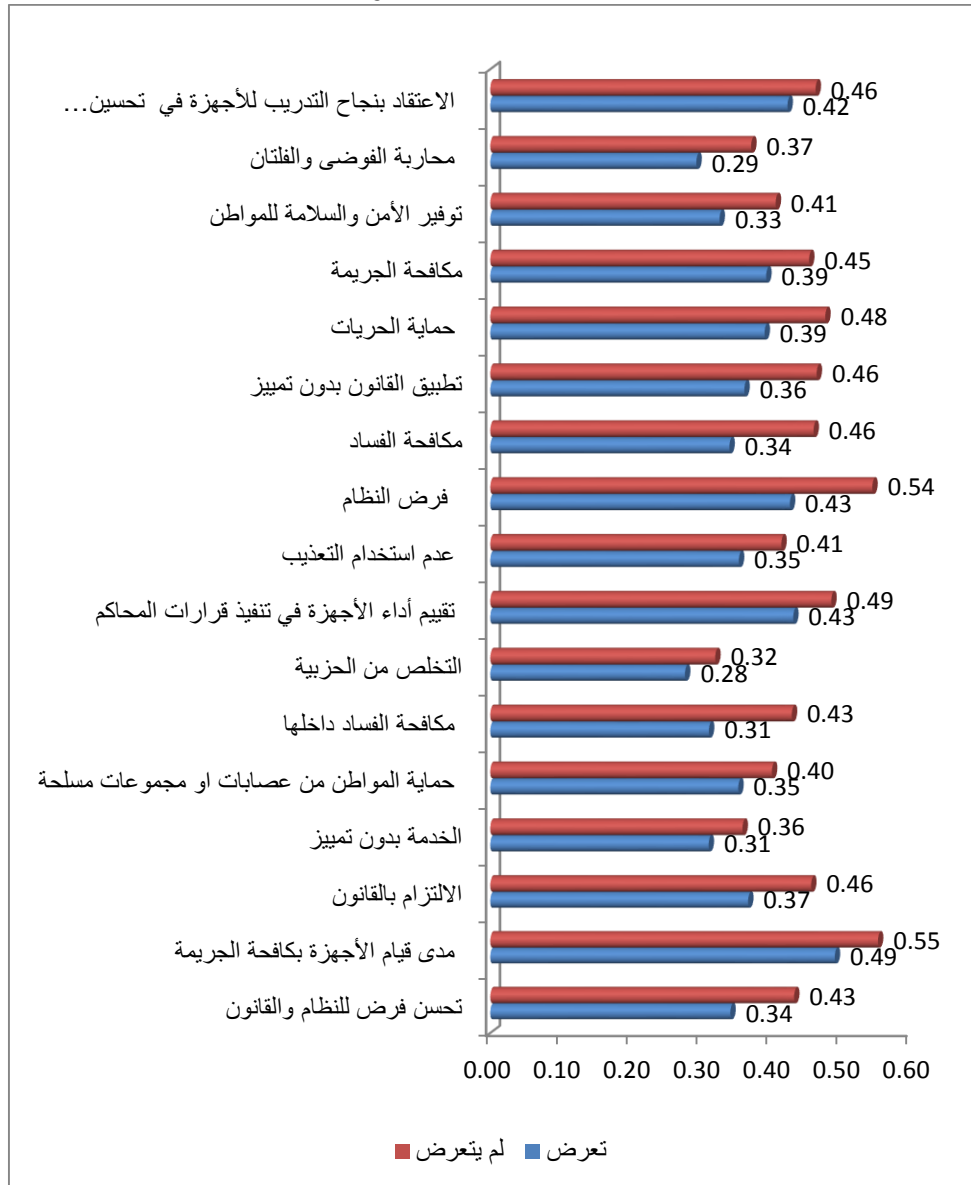
جدول رقم (6): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثاني

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	2		
اصلاح ضعيف جدا	11	4	6
اصلاح ضعيف	4	11	9

اصلاح متوسط		2	2
اصلاح متقدم			
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	17	17	17

يشير الشكل رقم 10 أدناه أن أعلى فارق بين الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الامن والذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه بلغ اثنتي عشرة نقطة في ثلاثة المؤشرات وهي: تقييم أداء الاجهزة الامنية بمكافحة الفساد داخلها، وفرض القانون، ومكافحة الفساد . في المقابل بلغ أدنى فارق بينهما اربع نقاط في المؤشرين المتعلقين بالتخلص من الحزبية، والاعتقاد بنجاح التدريب للأجهزة في تحسين قدراتها.

شكل رقم (10) علامات مؤشر تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن



يخضع أداء الأجهزة الأمنية لعدد من العوامل، في مقدمها آليات اختيار قادة الأجهزة الأمنية، فغالباً ما يخضع تعيين قادة الأجهزة الأمنية للتوازنات والولاءات القبلية، ما يترتب عليه تعيين قادة من الباحثين عن الربح "rent seekers" عوضاً عن تعيين قادة أكفاء ومهنيين⁽⁴⁾، ما يترتب عليه تدني مستوى أداء الأجهزة التي تخضع لقيادتهم.

تشير نتائج المؤشر الرئيس الثاني إلى أن أسوء علامة حصل عليها المؤشر الخاص بمدى حياد الأجهزة الأمنية وتخلصها من الحزبية، وتأتي هذه النتائج مؤكدة لما كانت قد توصلت إليه عدداً من الأبحاث والدراسات والأوراق البحثية حول أوضاع قطاع الأمن في اليمن، التي أكدت معاناة القطاع الأمني من التسييس العالي لاسيما لجهازَي الأمن السياسي والأمن القومي، فضلاً عن الولاء الشخصي والقبلي والمناطقي في كل أجهزة الأمن والشرطة الأخرى، لاسيما أن التجنيد والتعيين في المناصب العليا في أجهزة الأمن والشرطة يتم على أساس هذه الولاءات والانتماءات⁽⁵⁾.

يمثل الفساد في الأجهزة الأمنية واحدة من أهم عوائق أداء الدولة لوظائفها، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، فقد احتلت اليمن عام 2013 المرتبة الرابعة عشرة من بين 82 دولة شملها تقرير حول الفساد أعدته منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع برنامج الدفاع والأمن، واحتل قطاع الدفاع والأمن المرتبة الأولى بين القطاعات المختلفة⁽⁶⁾.

⁴ See, Marwan Noman and David S. Sorenson, Reforming the Yemen Security Sector, Center on Democracy, Development, and The Rule of Law (CDDRL), Working Papers, Number 137, June 2013, available at http://iis-db.stanford.edu/pubs/24151/No_137_Yemen.pdf

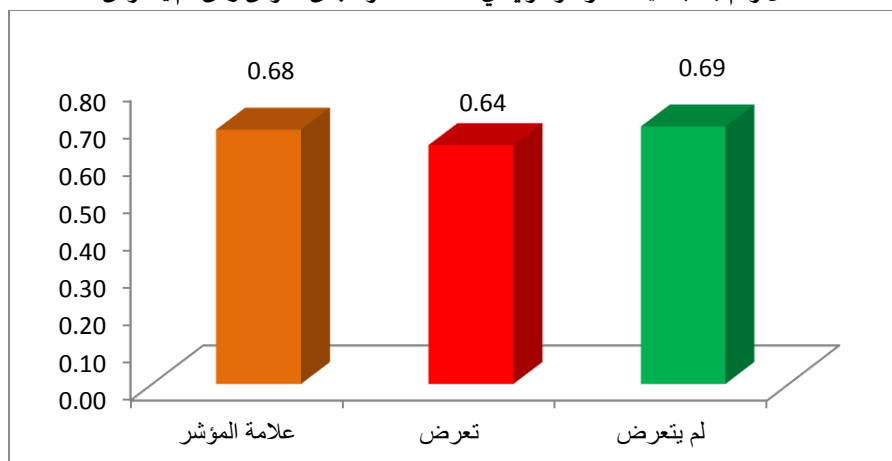
⁵ انظر، محمد أحمد علي المخلافي وعبد الكافي شرف الدين الرحبي، القطاع الأمني في اليمن ومتطلبات إصلاحه، مبادرة الإصلاح العربي، أيار مايو 2012.

⁶ انظر، http://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=77956

المؤشر الثالث: التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة الأمنية:

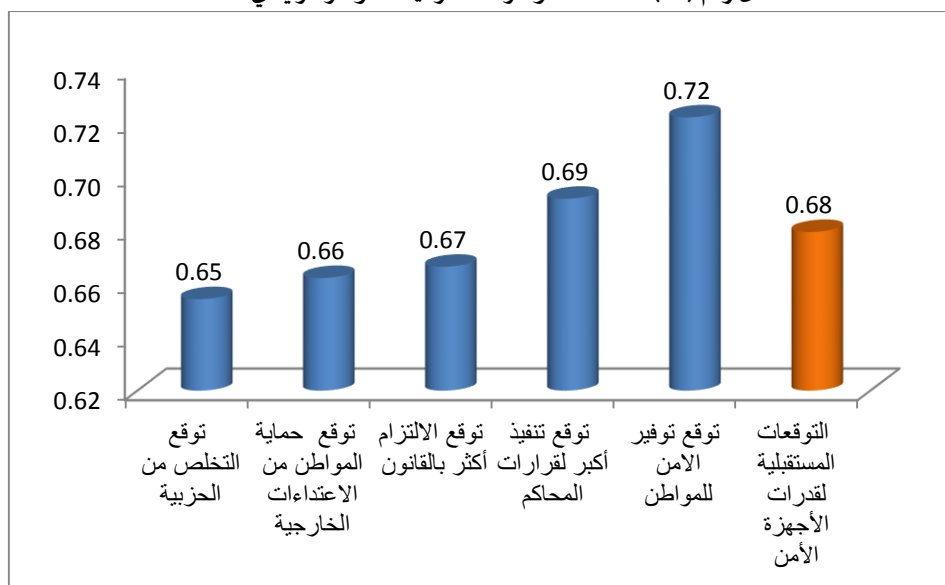
حصل هذا المؤشر على علامة 0.68، خلافاً لتقييم المواطنين لقدرات الأجهزة الأمنية ومهنتها وتقييم أداء الأجهزة الأمنية فإن تقييمهم للتوقعات المستقبلية لقدرات الأجهزة الأمنية ومهنتها، أي على تصنيف متقدم، حيث حصل علامة 0.69 لمن لم يسبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية، و 0.64 علامة لمن سبق لهم التعرض لتجربة معها. (انظر الشكل رقم 11)

شكل رقم (11): قيمة المؤشر الرئيسي الثالث مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض



حصل مؤشر واحد على علامة على تصنيف متقدم جدا وهو توقع قدرة الاجهزة الامنية على توفير الامن للمواطن (0.72). في المقابل المؤشرات الاربعة المتبقية على تصنيف اصلاح متقدم وهي: توقع تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم (0.69)، وتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم (0.67)، توقع قدرة الأجهزة الأمنية على حماية المواطن من الاعتداءات الخارجية (0.66)، وأخيرا توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية. (انظر الشكل رقم 6 أدناه)

شكل رقم (12): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي الثالث



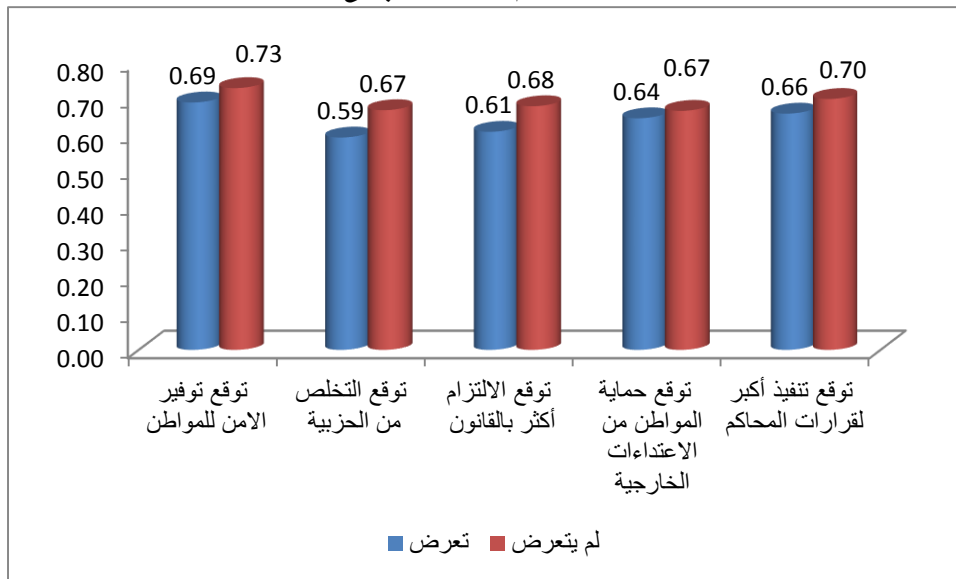
يشير جدول تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني وحسب من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية (رقم 7 أدناه) إلى أن أربع مؤشرات حصلت على نفس التصنيف "اصلاح متقدم" للذي تعرضوا ولم يتعرضوا لتجربة. في المقابل حصل مؤشر واحد على تصنيف اصلاح متوسط بالنسبة لعينة الذي تعرضوا لتجربة، فيما حصل مؤشر واحد على تصنيف "اصلاح متقدم جدا" لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الامن.

جدول رقم (7): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثالث

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف			
اصلاح متوسط	1		
اصلاح متقدم	4	4	4
اصلاح متقدم جدا		1	1
اصلاح مكتمل			
المجموع	5	5	5

تشير النتائج أدناه إلى أن الفرق بين علامات المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر الرئيس لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر إلى آخر. على مستوى علامة المؤشر الرئيس بلغ الفرق 5 نقاط، بلغ ثماني نقاط للمؤشر الخاص بتوقع التخلص من الحزبية، وسبع نقاط لتوقع الالتزام أكثر بتطبيق القانون، وأربع نقاط لكل من توقع توفير الامن للمواطن، توقع تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم. وثلاث نقاط للمؤشر الخاص بتوقع حماية المواطن من الاعتداءات الخارجية. (انظر الشكل رقم 13 أدناه)

شكل رقم (13): علامات مؤشر التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن

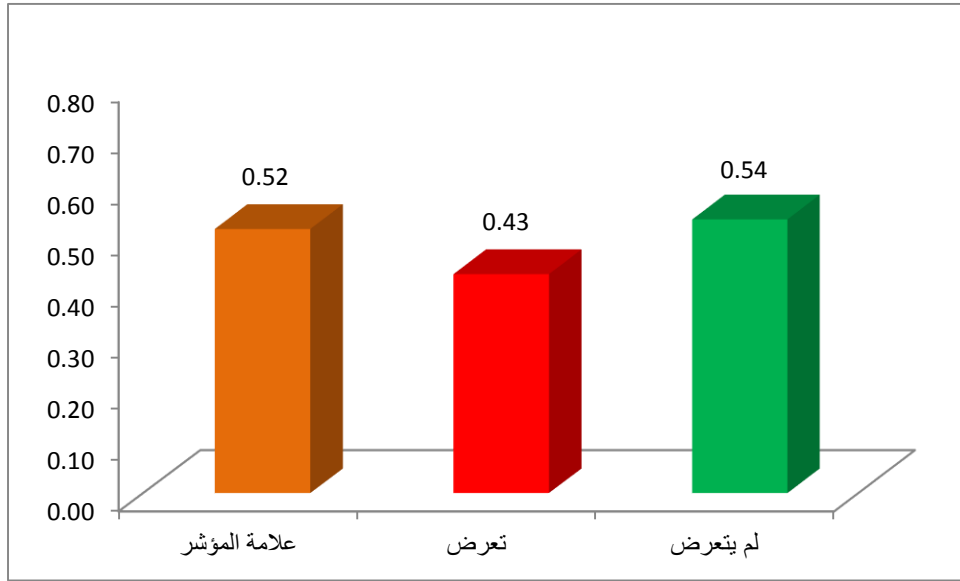


ذلك يعني أن المواطنين على الرغم من تقييمهم السلبي لأوضاع الأجهزة الأمنية حالياً، فإنهم يعتقدون أنها سوف تتحسن في المستقبل، ربما يرجع ذلك إلى الشروع في تطبيق إعادة هيكلة القوات المسلحة ووزارة الداخلية. مع ذلك فإن المستطلعة آرائهم يرون أن الأجهزة الأمنية لن تستطع التخلص من التسييس والولاءات الحزبية، فقد احتل هذا المؤشر العلامة الأدنى على سلم العلامات للمؤشر.

المؤشر الرابع: اتجاهات التغيير

يُجري المؤشر الرئيس الرابع ومؤشراته الفرعية (11 مؤشراً) مقارنةً لأوضاع الأجهزة الأمنية عام 2014 بأوضاعها قبل قيام الثورة عام 2011. حصل هذا المؤشر على علامة (0.52) أي تصنيف متوسط. أما بالنسبة الى العينة التي تعرضت فقد قدرت علامة المقياس 0.43 في حين تبلغ علامة العينة التي لم تتعرض 0.54. تشير علامة عينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن الى عدم حدوث أية تغييرات مابين الفترة السابقة للثورة والفترة الحالية عام 2014. (انظر الشكل رقم 6)

شكل رقم (14): قيمة المؤشر الرئيسي الرابع مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض



تشير علامات ستة من المؤشرات الفرعية تراوحت بين 0.50 و 0.63؛ فكان أفضلها تقييم أداء الأجهزة الأمنية في حماية الديمقراطية والحريات (0.63 نقطة)، وأدناها توفير الأمن بدون تمييز في (0.50 نقطة)، أما المؤشرات الخمسة الأخرى فجاءت جميع علاماتها أقل من 0.50، وكان أفضلها التزام الأجهزة الأمنية بالقانون (0.47)، وأدناها نجاح الأجهزة الأمنية في فرض النظام (0.44). (انظر الشكل رقم 15 أدناه)

كما تشير علامات المؤشرات الفرعية للاعتقاد حول اتجاهات التغيير مقارنة بسنة 2011 على توجه عام بالنسبة الى الجمهور المستجوب الذي لا يرى اختلافا كبيرا في تحسن أداء هذه الأجهزة مقارنة بما قبل الثورة حيث حصلت 6 مؤشرات فرعية على تصنيف ضعيف في تقدم درجة الإصلاح، وحصل ثلاث مؤشرات على تصنيف "اصلاح متوسط" هي: أداء الأجهزة اليوم في فرض النظام في منطقتك أفضل (0.53)، وأداء الأجهزة اليوم في مكافحة الجريمة بدون تمييز في منطقتك أفضل (0.55)، وأداء الأجهزة اليوم في تطبيق القانون دون

تميز في منطقتك أفضل (0.59). في حين حصل مؤشران فرعيان من مجموع 11 مؤشرا على علامات تصنيف اصلاح متقدم هما: "حماية الديمقراطية والحرية بدون تمييز في منطقتك أفضل (0.63)، وأداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد في منطقتك أفضل (0.61).

شكل رقم (15): علامات مؤشر الاعتقاد حول اتجاهات التغيير ومؤشراته الفرعية



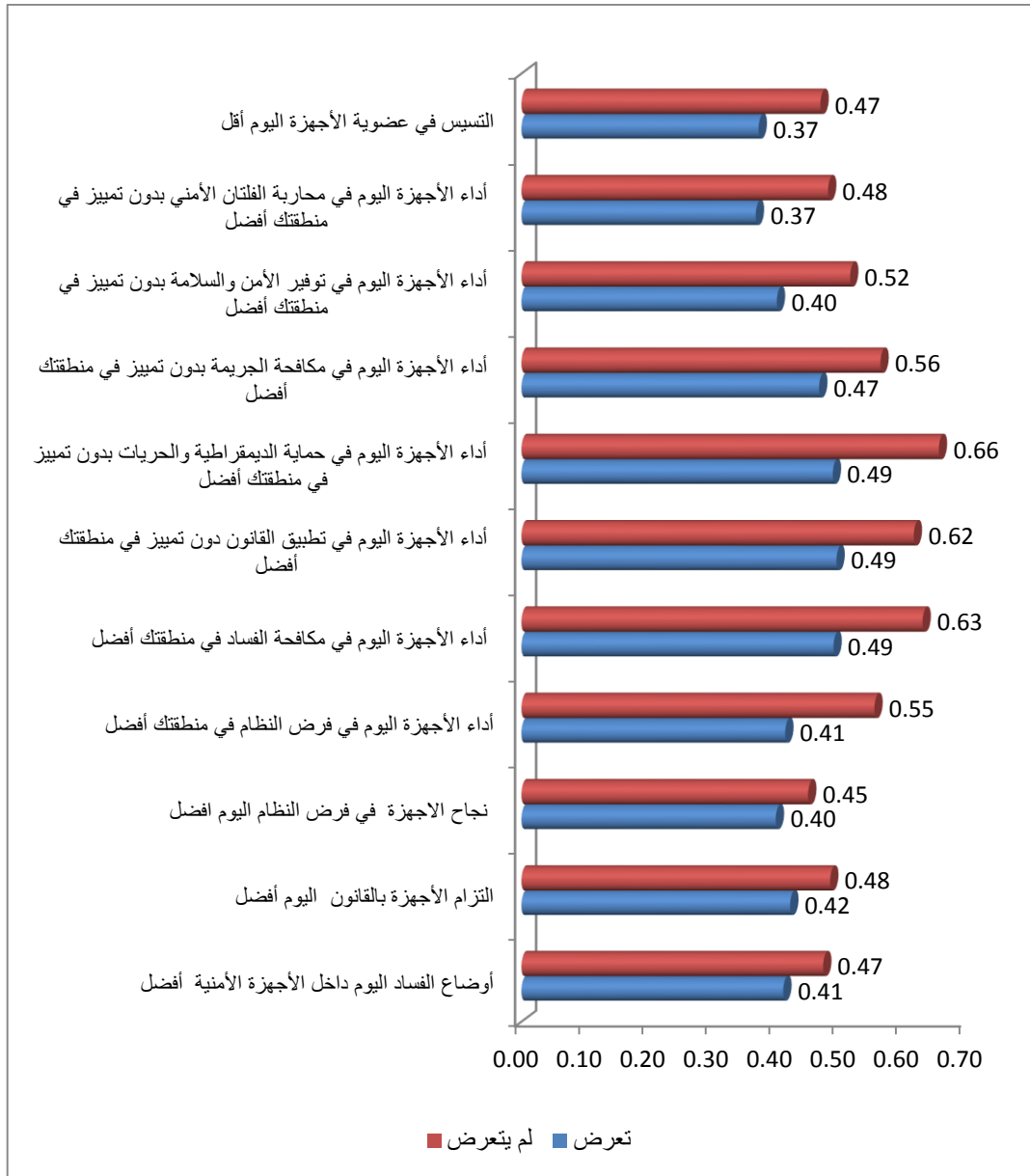
يشير جدول تصنيف العلامات الرئيسية حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني (أدناه) إلى تفاوت كبير ما بين تصنيف المؤشرات، فقد حصلت اربعة مؤشرات على تصنيف ضعيف جدا لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن، وحصلت سبع مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف لنفس العينة مقابل خمسة مؤشرات لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. فيما حصلت ثلاث مؤشرات على تصنيف اصلاح متوسط لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع اجهزة الامن كما حصلت ثلاث مؤشرات لنفس العينة على تصنيف اصلاح متقدم.

جدول رقم (8): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الرابع

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا	4		
اصلاح ضعيف	7	5	6
اصلاح متوسط		3	3
اصلاح متقدم		3	2
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	11	11	11

تشير النتائج أدناه إلى أن الفرق بين علامات المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر الرئيس لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة كهذه تفاوتت من مؤشر إلى آخر. على مستوى علامة المؤشر الرئيس بلغ الفرق إحدى عشرة نقطة، جاءت أوسع فجوة "سبع عشرة نقطة" في المؤشر الخاص بأداء الأجهزة اليوم في حماية الديمقراطية والحريات بدون تمييز في منطقتك أفضل، وأربع عشرة نقطة للمؤشرين أداء الأجهزة اليوم في فرض النظام في منطقتك أفضل، وأداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد في منطقتك أفضل. واثنى عشرة نقطة للمؤشرين أداء الأجهزة اليوم في تطبيق القانون دون تمييز في منطقتك أفضل، أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن والسلامة بدون تمييز في منطقتك أفضل، وأحدى عشرة للمؤشر الخاص بأداء الأجهزة اليوم في محاربة الفلتان الأمني بدون تمييز في منطقتك أفضل، وعشرة نقاط للمؤشرين المتعلقين بالتسييس في عضوية الأجهزة اليوم أقل، وأداء الأجهزة اليوم في مكافحة الجريمة بدون تمييز في منطقتك أفضل. وبلغ الفرق ست نقاط في المؤشرين؛ أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية أفضل، والتزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل. وكان اقل فارق ما بين علامة عينة الذين تعرضوا لتجربة مع اجهزة الامن والذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه خمس نقاط فقط في المؤشر الخاص بنجاح الاجهزة في فرض النظام اليوم افضل. (انظر الشكل رقم 16 أدناه)

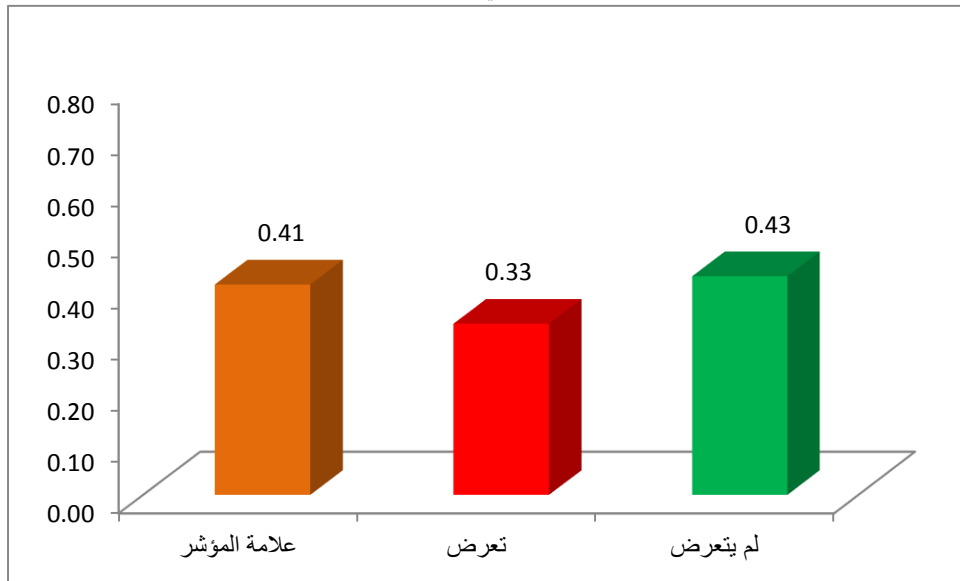
شكل رقم (16): المؤشرات الفرعية لاتجاهات التغيير بالمقارنة بما قبل 2011 مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض



المؤشر الخامس: الثقة بالمؤسسات الأمنية

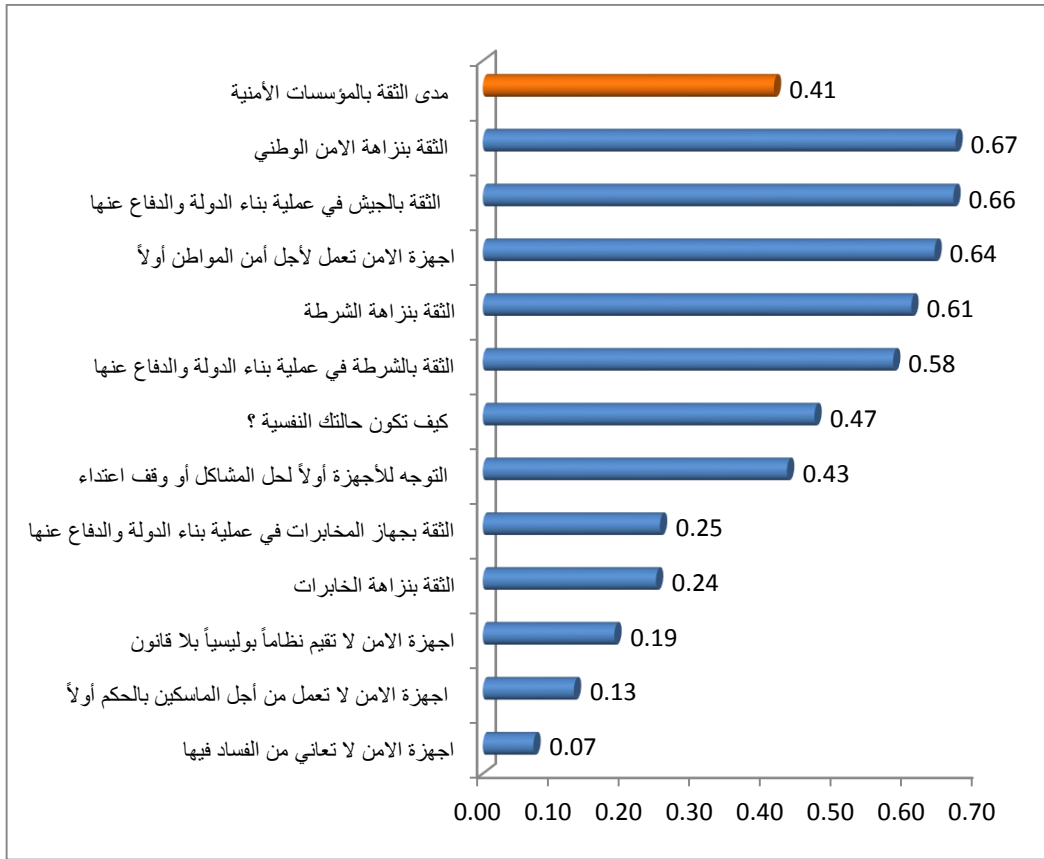
حصل مؤشر ثقة المواطنين بأجهزة الأمن على علامة 0.41 علامة. وهناك تفاوت كبير بين من سبق لهم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن ومن لم يتعرضوا لتجربة مماثلة. حيث حصل من لم يسبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية على علامة 0.33، أي بانخفاض 10 نقاط عن من لم يسبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية. قد يرجع ذلك إلى سوء المعاملة التي تعرض لها من كانت له تجربة مع الأجهزة الأمنية، وفي الوقت نفسه نجحت الأجهزة الأمنية في تحسين صورتها لدى من لم يسبق لهم التعرض لتجربة معها من خلال وسائل الإعلام. (انظر الشكل رقم 17 أدناه)

شكل رقم (17): علامة المؤشر الرئيسي حول مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية



قيم المستطلعة آرائهم خمسة مؤشرات تصنيفاً اصلاً منعدم، هي: الاعتقاد بأن أجهزة الأمن لا تعاني من الفساد فيها (0.7 علامة)، الاعتقاد بأن أجهزة الأمن لا تعمل من أجل الماسكين بالحكم أولاً (0.13 علامة)، الاعتقاد بأن أجهزة الأمن لا تقيم نظاماً بوليسياً بلا قانون (0.19 علامة)، مدى الثقة بنزاهة المخابرات (0.24 علامة)، ومدى الثقة بجهاز المخابرات في بناء الدولة والدفاع عنها (0.25 علامة). وقيموا مؤشرين تقييماً اصلاً ضعيف، هما: التوجه للأجهزة أولاً لحل المشاكل أو وقف اعتداء (0.43 علامة)، والحالة النفسية للمواطن عند زيارة أقسام الشرطة (0.47 علامة). وحصل مؤشر الثقة بالشرطة في عملية بناء الدولة على علامة (0.58) أي تصنيف اصلاً متوسط. فيما حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف متقدم وهي: الثقة بنزاهة الشرطة (0.61)، وأجهزة الامن تعمل لمصلحة المواطن (0.64)، والثقة بالجيش في عملية بناء الدولة والدفاع عنها (0.66)، والثقة بالأمن الوطني (0.67). (انظر الشكل رقم 18 أدناه)

شكل رقم (18): علامات المؤشرات الفرعية المتعلقة بالثقة بالمؤسسات الامنية



يوضح الشكل اعلاه أن هناك فارق كبير بين الثقة بالجيش والشرطة وأجهزة المخابرات، فجاءت علامات المؤشر بشأن الثقة بالجيش في عملية بناء الدولة (0.66)، وعلامة المؤشر الخاص بالثقة بالشرطة في عملية بناء الدولة لهذه الفئات الثلاث على التوالي (0.58). في مقابل ذلك كانت نقاط الثقة بأجهزة المخابرات في بناء الدولة هي (0.25)، الثقة بنزاهة أجهزة المخابرات (0.24). يعكس جدول تصنيف علامات المؤشرات الفرعية حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني (أدناه) تفاوتاً بين العينة التي تعرضت والتي لم تتعرض. ففي حين توزعت علامات عينة الذين لم تتعرض الى خمسة مؤشرات حصلت على تصنيف اصلاح منعدم ومؤشرين على تصنيف اصلاح ضعيف، ومؤشر واحد على اصلاح متوسط، وأربعة مؤشرات حصلت على تصنيف متقدم. في المقابل حصلت عشرة مؤشرات على علامات متدنية، منها خمسة مؤشرات حصلت على تصنيف اصلاح منعدم، واثنان على تصنيف ضعيف جداً، وثلاثة مؤشرات اصلاح ضعيف، فيما حاز مؤشران على تصنيف اصلاح متوسط.

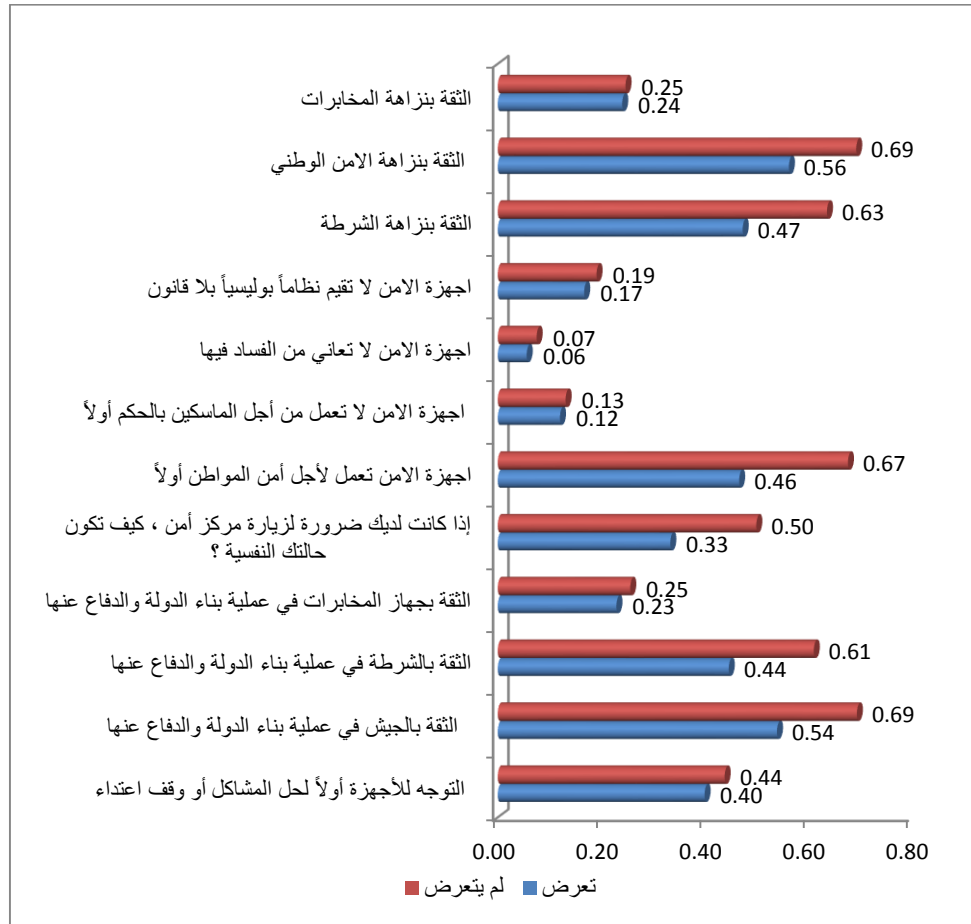
جدول رقم (9): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الخامس

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	5	5	5
اصلاح ضعيف جدا	2		
اصلاح ضعيف	3	2	2
اصلاح متوسط	2	1	1
اصلاح متقدم		5	4

			اصلاح متقدم جدا
			اصلاح مكتمل
12	12	12	المجموع

تشير النتائج أدناه (الشكل رقم 19) إلى أن الفرق بين علامات المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر الرئيس لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة كهذه تفاوتت من مؤشر إلى آخر. بلغت أوسع فجوة "واحد وعشرون نقطة" في المؤشر الخاص الاعتقاد ان اجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن أولاً، وسبع عشرة نقطة" في المؤشر "إذا كانت لديك ضرورة لزيارة مركز أمن ، كيف تكون حالتك النفسية ؟" (0.33 مقابل 0.50)، وست عشرة نقطة للمؤشرين الثقة بالشرطة في عملية بناء الدولة والدفاع عنها، والثقة بنزاهة الشرطة. في المقابل بلغ أدنى فارق نقطة واحدة في المؤشرين الخاصين بالثقة بنزاهة المخابرات (0.24 مقابل 0.25)، والاعتقاد أن اجهزة الامن لا تعمل من أجل الماسكين بالحكم أولاً (0.12 مقابل 0.13).

شكل رقم(19): علامات المؤشرات الفرعية لمؤشر مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية حسب من تعرض ومن لم يتعرض



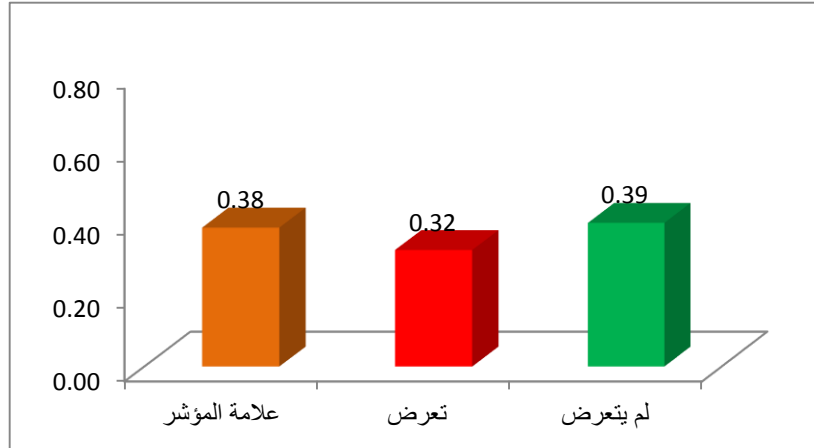
تجدد الملاحظة أن الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن لم يقيموا تقييماً متوسطاً سوى اثنين من المؤشرات الاثني عشر، هما: الثقة بنزاهة الأمن الوطني (0.56 علامة). و مدى الثقة بالجيش في عملية بناء الدولة والدفاع عنها (0.54 علامة، أما باقي المؤشرات فقيم خمسة منها تقييماً ضعيفاً، والخمسة الأخرى تقييماً ضعيفاً جداً. وجاء تقييم الاعتقاد بأن أجهزة الأمن لا تعاني من الفساد فيها في المرتبة الأدنى على الإطلاق (0.6 علامة). يمكن القول أن جل المستطلعة آرائهم، ترى أن أجهزة الأمن تقيم نظاماً بوليسياً بلا قانون، وتعاني من الفساد، وتعمل على حماية الماسكين بالسلطة أكثر مما تعمل على توفير الأمن للمجتمع وحماية المواطنين، "فجنود المؤسسات العسكرية والأمنية أكثر ولاء لقادتهم من ولائهم للدولة، ويقومون بحمايتهم بدلاً من حماية المواطنين"⁽⁷⁾.

وللمقارنة، فقد أشار تقرير المسح الذي نفذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2011 إلى أن 68.8% من المستجيبين لا يثقون بالشرطة، وقال 70.1% أنهم لا يثقون بجهازي الأمن السياسي والأمن القومي، فضلاً عن أن 75.5% من المستجيبين غير راضين عن مستوى الأمان في اليمن عموماً، وبينت نتائج استطلاع نفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام عام 2013 أن 59.5% من المستطلعة آراءهم لا يثقون بأجهزة الأمن⁽⁸⁾.

المؤشر السادس: الفساد في الأجهزة الأمنية

حصل المؤشر الرئيسي السادس المتعلق بالفساد في الأجهزة الامنية على علامة متدنية (0.38) ما تضعه ضمن تصنيف اصلاح ضعيف جدا، حيث حصل من لم يسبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية على علامة 0.39، فيما حصل من سبق لهم التعرض لتجربة كهذه على علامة 0.32 ، أي بانخفاض 7 نقاط عن من لم يسبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية. (انظر الشكل رقم 20)

شكل رقم (20): قيمة المؤشر الرئيسي السادس مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض



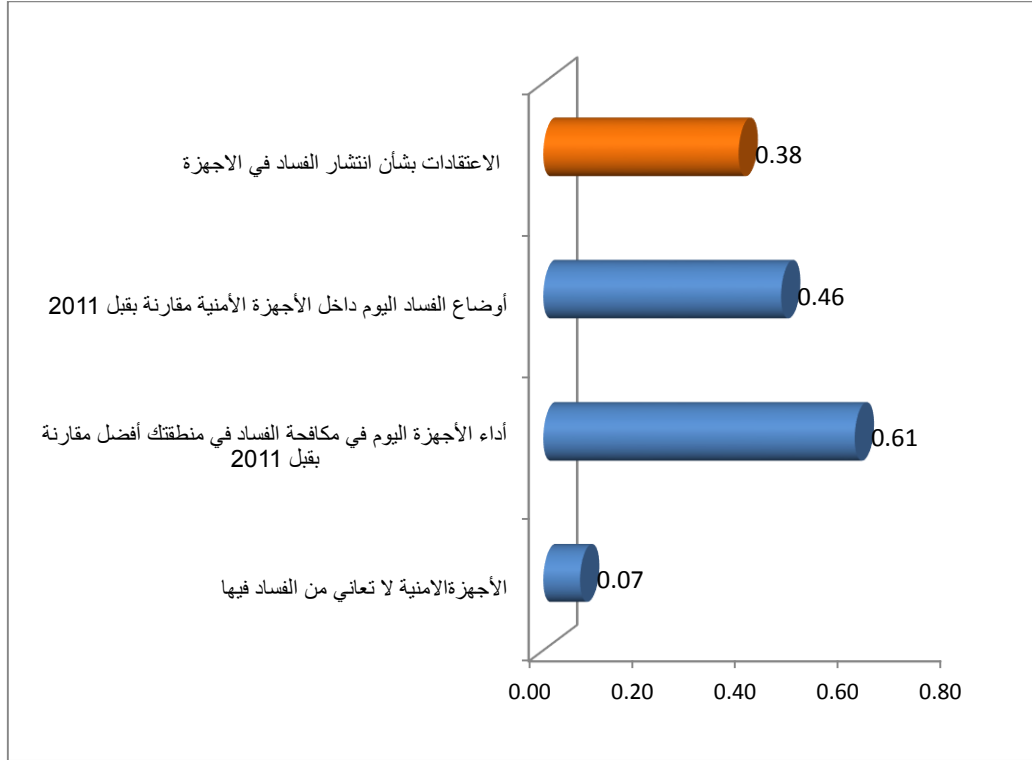
حصل المؤشر المتعلق بمدى الاعتقاد بأن الأجهزة الامنية لا تعاني من الفساد فيها على علامة متدنية (0.07) أي على تصنيف اصلاح منعدم. فيما حصل المؤشر الفرعي الخاص "الاعتقاد أن أوضاع الفساد اليوم داخل

⁷ ديمتريس سودياس و مرايكا ترانسفيلد، تصورات المواطنين حول حضور وغياب الأمن ودور القطاع الأمني في اليمن، المركز اليمني لقياس الرأي العام، صنعاء، يونيو 2014، ص 24.

⁸ انظر، ديمتريس سودياس و مرايكا ترانسفيلد، تصورات المواطنين حول حضور وغياب الأمن ودور القطاع الأمني في اليمن، المركز اليمني لقياس الرأي العام، صنعاء، يونيو 2014، ص 22.

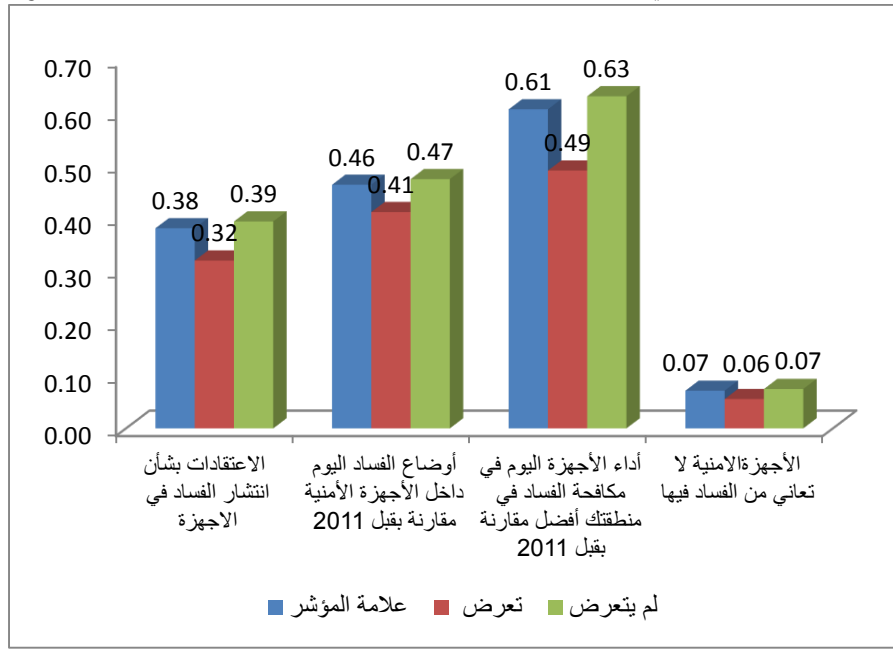
الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 2011" على تصنيف اصلاح ضعيف (0.46). في المقابل حصل المؤشر المتعلق " الاعتقاد بان أداء الأجهزة في مكافحة الفساد في منطقتك أفضل مقارنة بقبل 2011" على تصنيف اصلاح متقدم (0.61). (انظر الشكل رقم 21 أدناه)

شكل رقم(21): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية



حصل المؤشر الذي يقيس اعتقاد المواطنين بوجود الفساد من خلال عبارة "الأجهزة الأمنية لا تعاني من الفساد فيها" على علامة متدنية جدا (0.06)، حيث حصل على سبع نقاط لمن لم يتعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية، وست نقاط لمن سبق التعرض لتجربة معها ما يشير إلى أن الأجهزة الأمنية تعاني من الفساد في أوساطها أي ان طيفا واسعا من المواطنين يعتقدون بوجود فساد على نحو كبير في الأجهزة الأمنية. (انظر الشكل رقم 22)

شكل رقم (22): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع اجهزة الامن

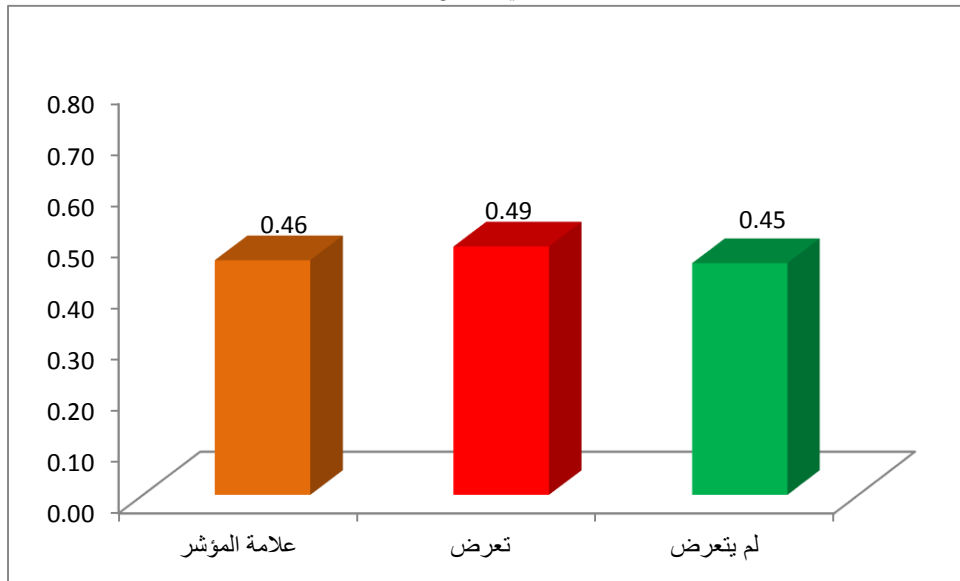


وعلى الرغم من ذلك فإن المؤشر المتعلق بأداء مكافحة الفساد في الأجهزة الأمنية اليوم أفضل مقارنة بالعام 2011 سواء على المستوى الوطني أو على مستوى مناطق السكن، فعلى المستوى الوطني، بلغت علامة المؤشر وكذلك من سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة معها على التوالي: 0.46، 0.41 و 0.47، وعلى مستوى مناطق السكن بلغت العلامات على التوالي: 0.61، 0.49 و 0.63. ما يشير إلى وجود تطور هام في أداء الأجهزة الأمنية في مكافحة الفساد خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

المؤشر السابع: المعرفة بالاختصاصات والمهام للأجهزة الأمنية

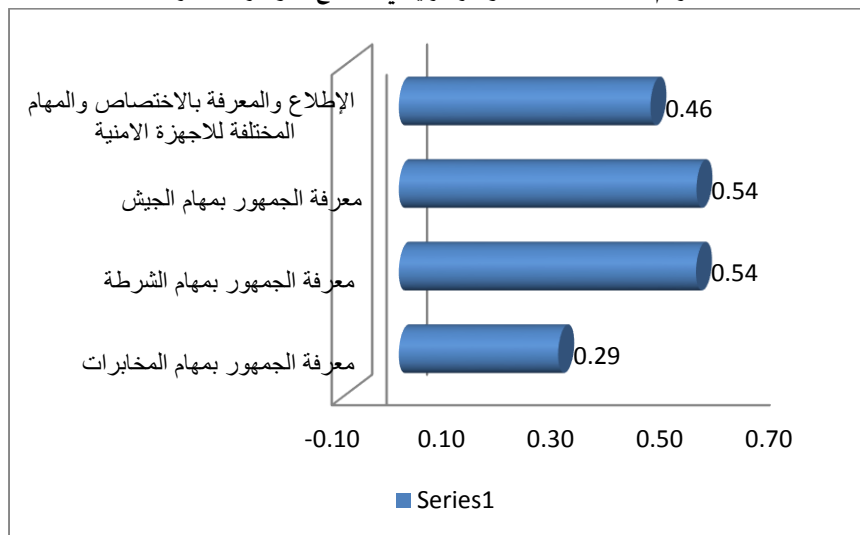
حصل المؤشر الرئيسي السابع على علامة 0.46 أي على تصنيف اصلاح ضعيف ما يعني ان اختصاصات ومهام الاجهزة الامنية المختلفة ما زالت صندوقا مغلقا بالنسبة للمواطن وأن ارتفعت قليلا بالنسبة للعينة التي تعرضت لتجربة مع الأجهزة الأمنية بعلامة 0.49 أي بأربع نقاط مقارنة بالعلامة التي حصلت عليها عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه (0.45) وهو ما يوافق نفس التصنيف. (انظر الشكل رقم 23)

شكل رقم (23): علامة المؤشر الرئيسي السابع حسب من تعرض ومن لم يتعرض



حصل مؤشران فرعيان من المؤشرات الثلاث المكونة للمؤشر الرئيسي السابع على تصنيف اصلاح متوسط حيث حصل مؤشرا معرفة الجمهور بمهام الشرطة والجيش على علامة (0.54) لكل منهما ما يشير الى وجود معرفة مقبولة بمهام الجيش والشرطة. فيما حصل مؤشر مدى المعرفة بمهام جهاز المخابرات على علامة (0.29) ما يضعها في تصنيف اصلاح منعدم. ذلك يشير الى معرفة الجمهور بمهام واختصاصات أجهزة المخابرات محدودة. (انظر الشكل رقم 24 أدناه)

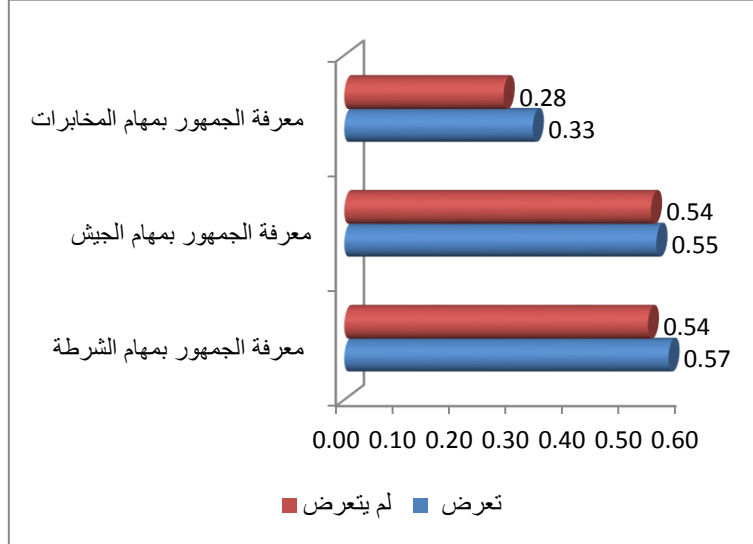
شكل رقم (24): علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية



يشير الشكل رقم (25) ادناه الى أن معرفة الذين تعرضوا لتجارب مع الجيش والشرطة والمخابرات أكبر من معرفة من لم يتعرضوا ربما يرجع ذلك إلى أن تجاربهم مع هذه الأجهزة أكسبتهم معرفة بمهامها واختصاصاتها؛ حيث بلغ الفارق في المؤشر الخاص بمدى معرفة الجمهور بمهام المخابرات خمس نقاط (0.28 مقابل 0.33)

لعينة الذين لم يتعرضوا وعينة الذين تعرضوا لتجربة على التوالي، فيما بلغ الفارق ثلاث نقاط للمؤشر الخاص بدمى المعرفة بمهام جهاز الشرطة، ونقطة واحدة للمؤشر الخاص معرفة الجمهور بمهام الجيش.

شكل رقم (25): علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن



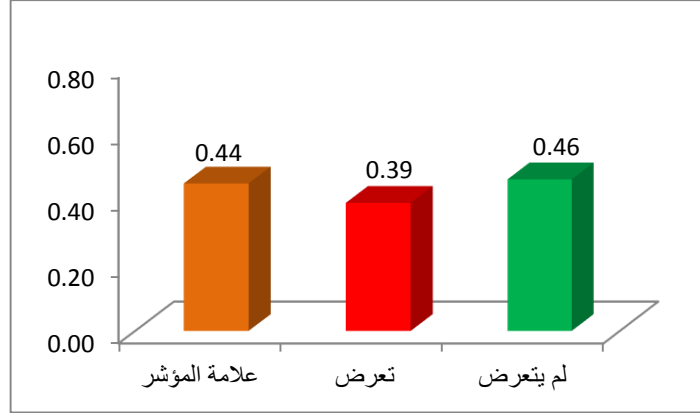
قد يرجع عدم المعرفة بمهام واختصاصات أجهزة المخابرات إلى تعدديتها، فهناك الجهاز المركزي للأمن السياسي، وجهاز الأمن القومي والاستخبارات العسكرية، ولا ينشر أي شيء عنها في الصحافة. وكذلك الأمر بالنسبة للقوات المسلحة والأمن، حيث صدرت تشريعات تحظر إجراء أبحاث وإعداد تقارير عن الجيش دون الحصول على تصريح مسبق بذلك. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن مهام الأجهزة الأمنية متداخلة ومتعارضة، فمعظم الصلاحيات الممنوحة لجهاز الأمن القومي والأمن السياسي تكاد تكون متطابقة أو شبه متطابقة، وللجهازين صلاحيات واختصاصات بموجب قرار إنشاء كل منهما هي من صلاحيات أجهزة الأمن الشرطية التابعة لوزارة الداخلية وبعض أجهزة الأمن الأخرى التابعة لها⁽⁹⁾.

⁹ محمد أحمد علي المخلافي وعبد الكافي شرف الدين الرحبي، القطاع الأمني في اليمن ومتطلبات إصلاحه، مبادرة الإصلاح العربي، أيار مايو 2012.

المؤشر الثامن: البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة

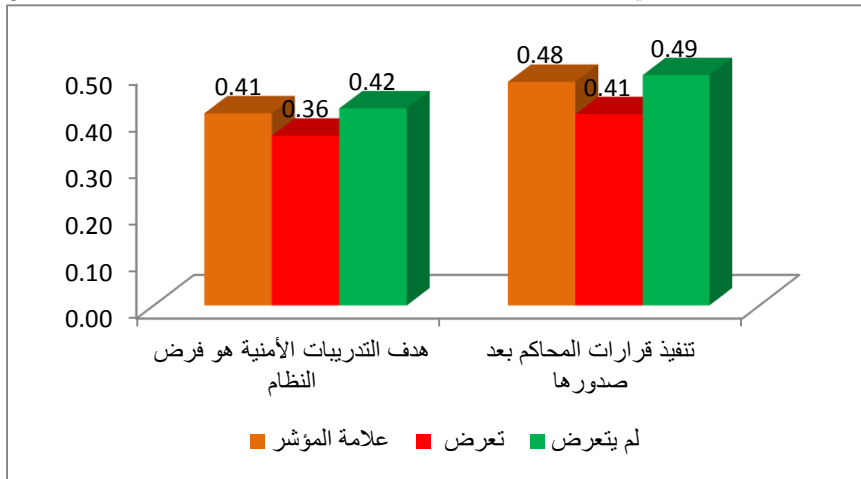
حصل هذا المؤشر على علامة (0.44) وهذا يعني ان هذا المؤشر حصل على تصنيف اصلاح ضعيف وهي نفس علامة العينة التي لم تتعرض لتجربة مع أجهزة الامن، أما بالنسبة للعينة التي تعرضت لتجربة فقد حصلت على علامة (0.39) وهو ما يوافق تصنيف اصلاح ضعيف جدا بالنسبة الى تقدم درجة الإصلاح. (انظر الشكل رقم 26)

شكل رقم (26): علامة المؤشر الرئيسي الثامن حسب من تعرض ومن لم يتعرض



حصل المؤشران الفرعيان للمؤشر الرئيسي الثامن على تصنيف اصلاح ضعيف، لكن قيم المواطنين المؤشر المتعلق بتوقع تنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها بعلامات أفضل من العلامات التي منحوها للمؤشر المتعلق باعتقادهم أن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام والقانون (0.48 مقابل 0.41). (انظر الشكل رقم 27 أدناه)

شكل رقم (27): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الامن



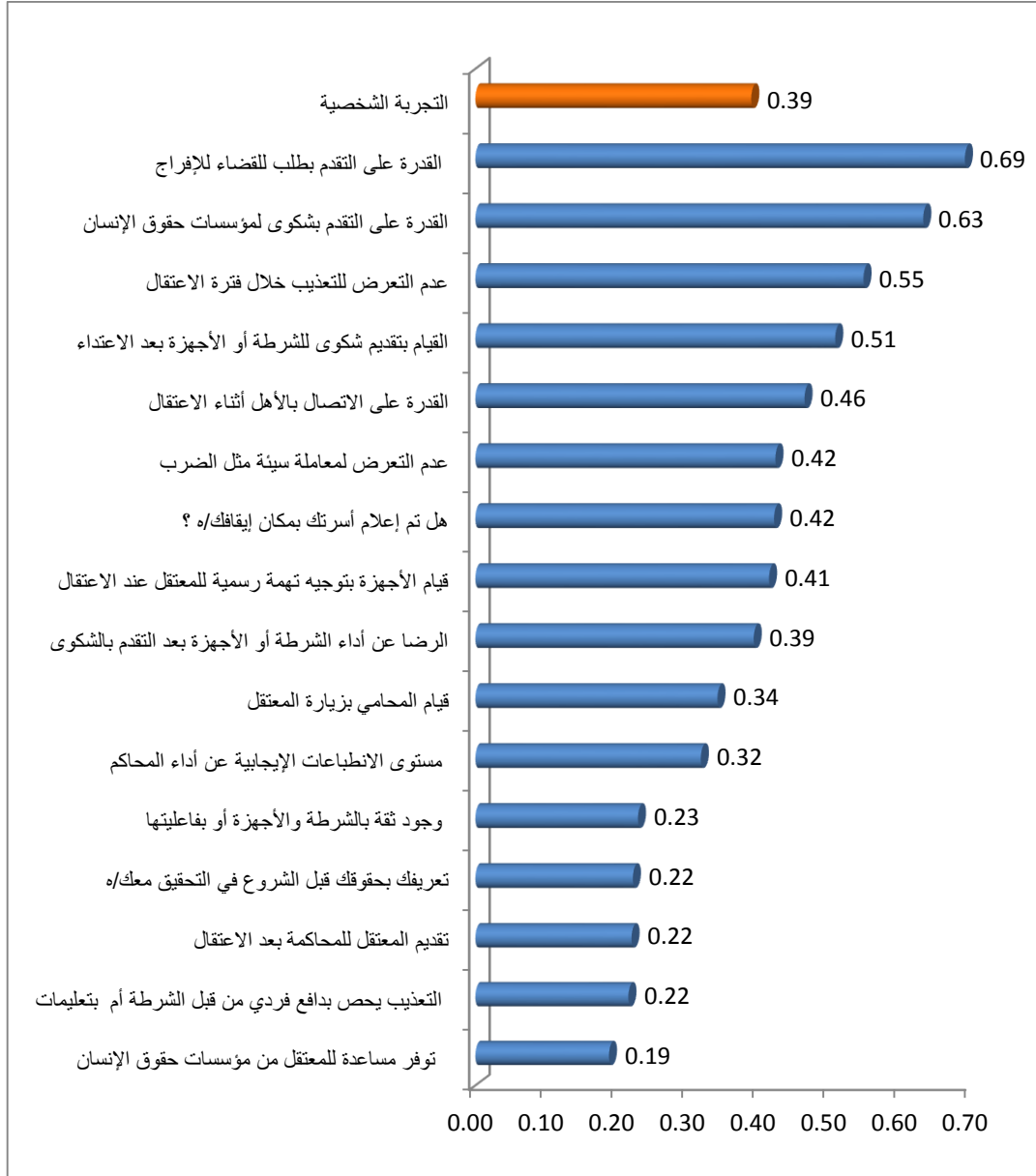
يلغ الفارق بين علامة عينة الذين تعرضوا وعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية في المؤشر الخاص التوقع في تنفيذ قرارات المحاكم ثمان نقاط (0.41 مقابل 0.49). فيما بلغ الفارق في المؤشر الخاص

يهدف التدريبات الامنية هو فرض القانون ست نقاط بين علامة عينة الذين تعرضوا وعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية (0.36 مقابل 0.42). (انظر الشكل رقم 27 أعلاه) حصل المؤشر الخاص بهدف تدريب الاجزة الامنية هو فرض النظام على تصنيف اصلاح ضعيف لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة (0.42)، فيما حصل على تصنيف اصلاح ضعيف جدا لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع الاجهزة الامنية (0.36) ما يعني أن الهدف من التدريبات الأمنية يبقو محل ريبة من قبل الجمهور اليمني نظرا لارتباط هذا التدريب بأجندات اجنبية تتعلق بمكافحة الارهاب. تجدر الاشارة الى أن ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في تقديم مساعدة أمنية، فقسم التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) أبرم اتفاقية دعم قطاع العدالة والأمن في اليمن لمدة خمس سنوات، بدأت عام 2008، وفي فبراير 2012 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 46 مليون دولار لدعم قطاع الأمن في اليمن، و112 مليون دولار لتدريب وتجهيز قوات الأمن لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب.

المؤشر التاسع: التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة الأمنية

يقيس هذا المؤشر تقييم من تعرضوا لتجربة اعتقال من قبل الأجهزة الأمنية لدورها في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة، ويتضمن 16 مؤشراً فرعياً. حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.39) وهذا يعني أن المؤشر قد حصل على تصنيف اصلاح ضعيف جدا. حصل مؤشران من المؤشرات الستة عشر الفرعية للمؤشر الرئيسي التاسع على تصنيف "اصلاح متقدم" وهما: القدرة على التقدم بطلب للقضاء للإفراج (0.69)، ومدى القدرة على التقدم بشكوى لمؤسسات حقوق الإنسان (0.63). وحصلت مؤشران على تصنيف "اصلاح متوسط" وهما: عدم التعرض للتعذيب خلال فترة الاعتقال (0.55)، ومدى القيام بتقديم شكوى للشرطة او الاجهزة بعد الاعتداء (0.51). كما حصلت اربعة مؤشرات على تصنيف "اصلاح ضعيف" وهي: ومدى القدرة على الاتصال بالأهل أثناء الاعتقال (0.46)، مدى عدم التعرض بمعاملة سيئة مثل الضرب (0.42)، وإعلام الأسرة بمكان الإيقاف (0.42)، وقيام الأجهزة بتوجيه تهمة رسمية للمعتقل عند الاعتقال (0.41). (انظر الشكل رقم 28)

شكل رقم (28): علامات المؤشر الرئيسي "التجربة الشخصية" ومؤشراته الفرعية

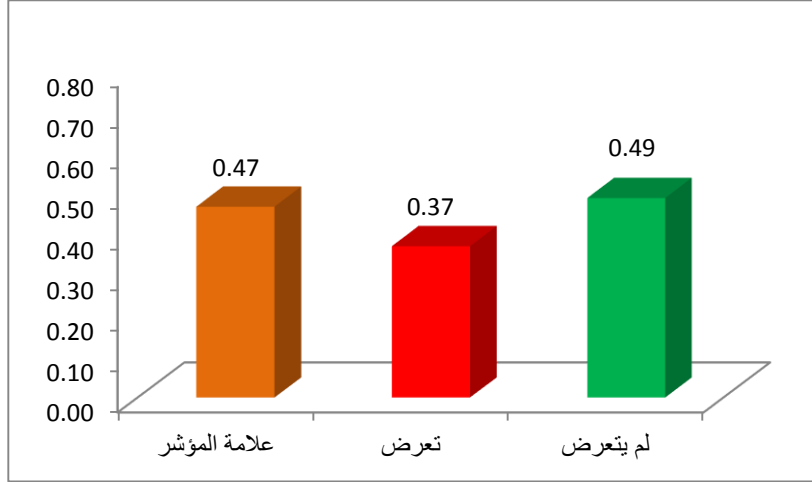


في المقابل، حصلت مؤشرا على تصنيف "ضعيف جدا" هما: قيام محام بزيارة المعتقل (0.34)، والانطباعات الإيجابية عن أداء المحاكم (0.32). فيما حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف "اصلاح منعدم" وهي: الثقة بالشرطة والأجهزة الأمنية وفاعليتها (0.23)، وتعريف المعتقل بحقوقه قبل الشروع في التحقيق معه (0.22)، وقيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد اعتقاله (0.22)، وتقييم المعتقل للتعذيب بأنه يحصل بدوافع فردية وليس ممنهجاً وبأوامر من جهات مسئولة (0.22)، وأخيراً توفر مساعدة للمعتقل من مؤسسات حقوق إنسان (0.19). ما يشير تشير إلى ضعف شديد في دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال الدفاع عن المعتقلين،

المؤشر العاشر: إحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية

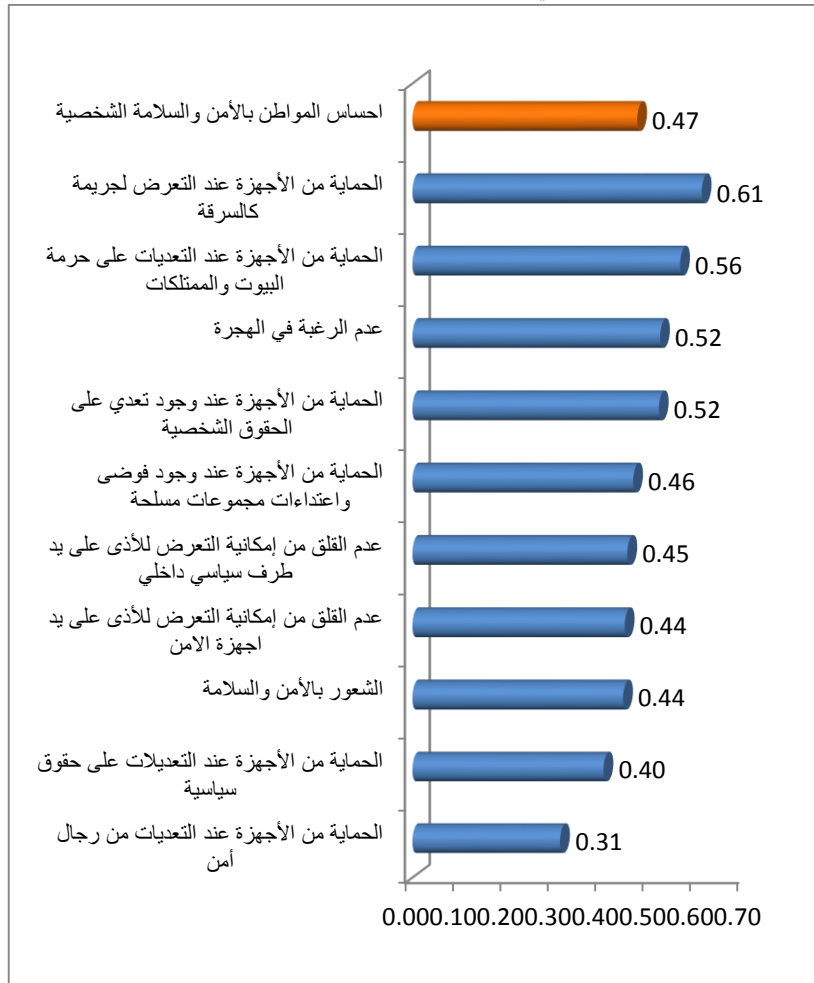
حصل هذا المؤشر على علامة (0.43) ما يعني أنه حصل على تصنيف اصلاح ضعيف، فيما حصل على علامة (0.37) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (أي تصنيف اصلاح ضعيف جدا) فيما حصل على علامة (0.49) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه أي على تصنيف ضعيف. (انظر الشكل رقم 29)

شكل رقم (29): علامة المؤشر الرئيسي إحساس المواطن بالأمن حسب من تعرض ومن لم يتعرض



حصل مؤشر واحد فقط على تنيف اصلاح متقدم وهو توقع حماية الأجهزة عند التعرض لجريمة كالسرقة (0.61 و 0.62). وحصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف اصلاح متوسط هي: توقع حماية الأجهزة عند التعديلات على حرمة البيوت (0.56)، وعدم الرغبة في الهجرة (0.52)، وتوقع الحماية من الأجهزة عن وجود تعدي على الحقوق الشخصية (0.52). فيما حصلت اربعة مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف وهي: توقع الحماية من الاجهزة الامنية عند وجود فوضى واعتداءات مجموعات مسلحة (0.46)، وعدم القلق من امكانية التعرض للأذى على يد طرف سياسي داخلي (0.45)، وحصل كلا المؤشرين عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد اجهزة الامن، والشعور بالأمن والسلامة على علامة (0.44). وحصل مؤشران على تصنيف اصلاح ضعيف جدا وهما: الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسية (0.40)، والحماية من الأجهزة عند التعديلات من رجال أمن (0.31). (انظر الشكل رقم 30 أدناه)

شكل رقم (30): علامات المؤشر الرئيسي إحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية ومؤشراته الفرعية



توضح نتائج المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر الرئيس أن المواطنين يتوقعون الحماية من الأجهزة الأمنية في حال التعرض لجرائم شخصية واعتداءات فردية، ولا يتوقعون حمايتها لهم في حال التعدي الجماعي من قبل أطراف سياسية أو جماعات مسلحة، وربما كشف هذا الاعتقاد عن صدقية هذا الواقع، فقد وقفت الدولة شبه عاجزة عن حماية المواطنين من اعتداءات تنظيم القاعدة خلال الأعوام الأخيرة، كما وقفت عاجزة أمام الاغتيالات السياسية التي تعرض لها مواطنون كثيرون (عسكريون ومدنيون)، كما أن هناك شكاوى من أطراف كثيرة من الاعتداءات المسلحة التي مارستها جماعة الحوثيين في بعض المحافظات الشمالية، كما أن الدولة لا تحاسب رجال الأمن على انتهاكهم لحقوق المواطنين، حيث جاءت علامة المؤشر المتعلق بتوقع الحماية عند التعدي من قبل رجال الأمن سلبياً، واحتلت المرتبة الأخيرة بين المؤشرات الستة عشر (0.31).

تظهر نتائج التصنيف حسب العينة أن التفاوت واضح بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا حيث ترتفع علامات الذين لم يتعرضوا عن علامات الذين تعرضوا لتجربة. حيث حصل مؤشران للذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية على تصنيف اصلاح منعدم. فيما حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف ضعيف جدا لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية مقابل مؤشرين لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. كما حصلت خمسة مؤشرات لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف ضعيف مقابل مؤشرين للذين تعرضوا لتجربة. حصلت ثلاثة مؤشرات لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف

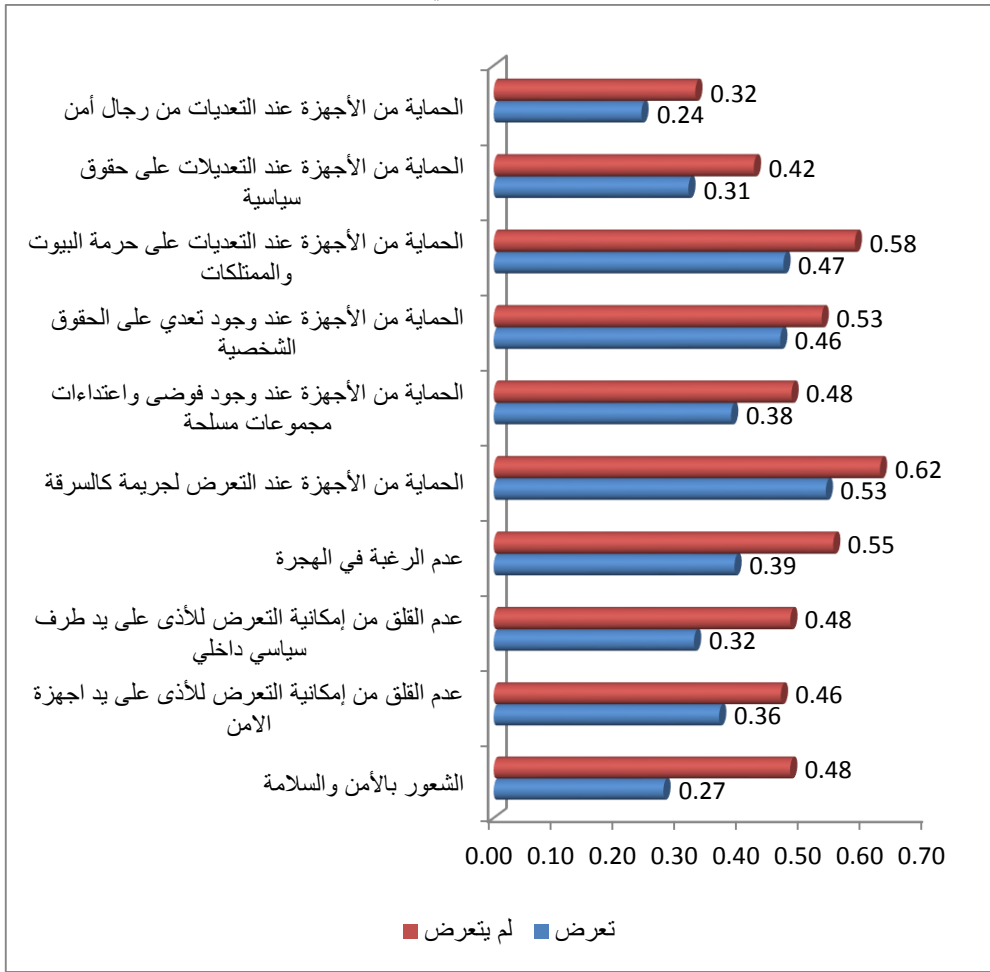
اصلاح متوسط مقارنة بمؤشر واحد فقط لعينة الذين تعرضوا لتجربة كهذه. في المقابل حصل مؤشر واحد على تصنيف متقدم لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع اجهزة الامن. (انظر الجدول التالي)

جدول رقم (10): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي العاشر

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	2		
اصلاح ضعيف جدا	5	1	2
اصلاح ضعيف	2	5	4
اصلاح متوسط	1	3	3
اصلاح متقدم		1	1
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	10	10	10

تشير النتائج أدناه إلى أن الفرق بين علامات المؤشرات الرئيسية لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر الى آخر، حيث بلغ أوسع فجوة 21 نقطة في المؤشر والشعور بالأمن والسلامة (0.27 مقابل 0.48)، وست عشرة نقطة للمؤشرين عدم الرغبة في الهجرة (0.39 مقابل 0.55)، عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد طرف سياسي داخلي (0.32 مقابل 0.48). واحدى عشرة نقطة للمؤشرين الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حرمة البيوت والممتلكات (0.47 مقابل 0.58)، والحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسية (0.31 مقابل 0.42). وعشرة نقاط للمؤشرين عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد اجهزة الامن (0.36 مقابل 0.46)، والحماية من الأجهزة عند وجود فوضى واعتداءات مجموعات مسلحة (0.38 مقابل 0.48). وتسع نقاط للمؤشر الحماية من الأجهزة عند التعرض لجريمة كالسرقة (0.53 مقابل 0.62)، وثمانى نقاط للمؤشر الحماية من الأجهزة عند التعديلات من رجال أمن (0.24 مقابل 0.32). واقل فجوة كان في المؤشر الحماية من الأجهزة عند وجود تعدي على الحقوق الشخصية بسبع نقاط (0.46 مقابل 0.53).

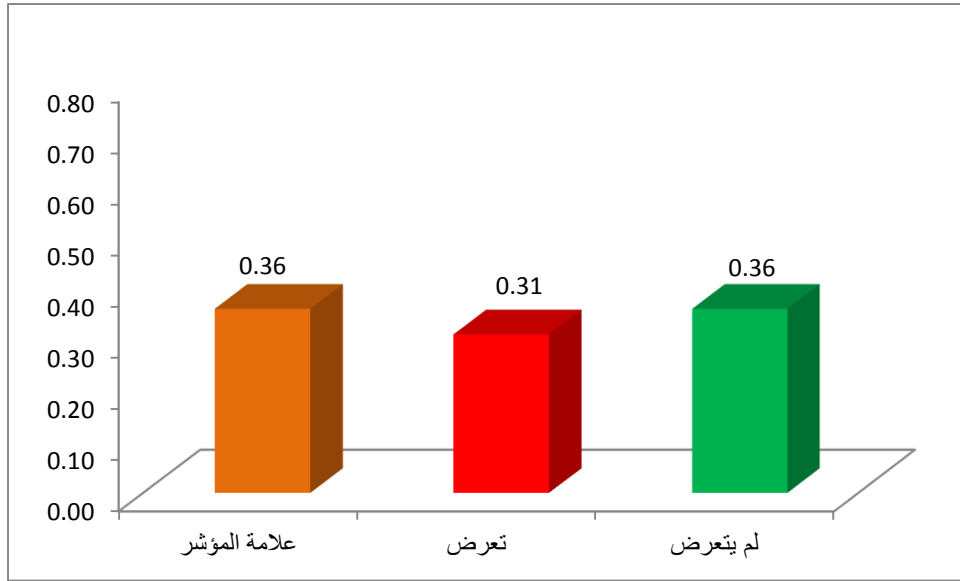
شكل رقم (31): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي العاشر حسب من تعرض ومن لم يتعرض



المؤشر الحادي عشر: تقييم نظام العدالة

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.36) أي تصنيف "اصلاح ضعيف جدا". بلغ الفارق خمس نقاط بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية مقارنة عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (0.61 مقابل 0.51). بشكل عام جاء ترتيب هذا المؤشر في المرتبة الحادية عشرة (قبل الأخيرة) بين مؤشرات المقياس الرئيسية الاثني عشر مؤشرا، ما يشير إلى تدني جودة الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين، وسوء حوكمة هذا القطاع. (انظر الشكل التالي)

شكل رقم (32): علامات المؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة حسب من تعرض ومن لم يتعرض



يعاني هذا قطاع العدالة من مشكلات مزمنة عديدة، فقد أوصى المؤتمر القضائي الأول (13- 15 ديسمبر 2003) "بقيام مجلس القضاء الأعلى بالعمل على تنقيح الخارطة القضائية للاختصاص المكاني بما يتناسب مع التوسع العمراني والكثافة السكانية والتقسيم الإداري"⁽¹⁰⁾، والاهتمام بالقضاء التجاري، وذلك بالاستعانة بالقضاة من ذوي الخبرة الملمين بطبيعته كقضاء نوعي متخصص، ويتوفر لديهم الإلمام باللغة الانجليزية، ومعرفة الاتفاقات الدولية والقوانين ذات الصلة"⁽¹¹⁾. كما أوصى المؤتمر رؤساء ووكلاء وأعضاء النيابة العامة "بالتأكد من عدم وجود أية أماكن توقيف أو حجز غير قانوني، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة ذلك"⁽¹²⁾. حصلت سبعة من المؤشرات الفرعية لنظام العدالة على تصنيف "اصلاح منعدم، هي: الاعتقاد بوجود فساد بين القضاة (0.13 علامة)، والاعتقاد بأن عمل المحاكم سيكون سريعاً (0.14 علامة)، والاعتقاد بأن القضاء يعامل المواطنين بالتساوي (0.20 علامة)، والاعتقاد بأن السلطة القضائية مستقلة وتحكم حسب القانون فقط (0.27 علامة)، والرضا عن نزاهة القضاء أو الحكم حسب القانون (0.29 علامة)، وإمكانية الحصول على محاكمة عادلة (0.29). وحصلت 3 مؤشرات على تصنيف ضعيف جدا وهي: لشرطة ستعمل على خدمة المواطن بالسرعة المطلوبة عند الحاجة (0.31)، والانطباعات الإيجابية عن عمل المحاكم من خلال التجربة (0.32)، وجهاز القضاء هو المؤثر على عمل الأجهزة الأمنية وليس العكس (0.36). وحصلت خمسة مؤشرات على تصنيف ضعيف هي: المحاكم قادرة على حل النزاعات بين المواطنين (0.41)، والثقة بعمل النيابة العامة (0.41)، والمحامون مؤهلون وكفؤ (0.42)، والجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأجهزة والأحزاب (0.45)، وقرارات المحاكم سيتم تنفيذها (0.48).

فيما حصلت ثلاثة مؤشرات على تقييم متوسط هي: الاعتقاد بأن الأجهزة تنفذ قرارات المحاكم سيتم تنفيذها عند صدورها (0.53 علامة)، والثقة في القضاء وفي تطبيق قرارات المحاكم (0.56 علامة)، والاعتقاد بأن القضاة مؤهلون وأكفاء (0.56 علامة). (انظر الشكل التالي)

¹⁰ نقلاً عن، مشروع إستراتيجية تحديث وتطوير القضاء (2005- 2015)، صنعاء، ص 33.
¹¹ المرجع السابق، نفس الصفحة.

¹² نقلاً عن، مشروع إستراتيجية تحديث وتطوير القضاء (2005- 2015)، صنعاء، ص 35.

شكل (33): علامات المؤشر الرئيسي لتقييم نظام العدالة وعلاماته الفرعية



من أسباب عدم وصول المواطنين للقضاء عدم إنشاء العدد الكافي من المحاكم بمختلف درجاتها والنيابات، فلا زالت كثير من المناطق لاسيما الريفية لا توجد بها محاكم أو نيابات، وما هو متوفر من مبان قضائية مملوكة للدولة تشكل فقط 20% من إجمالي مباني الهيئة القضائية، وحوالي 80% مبان مستأجرة¹³، وتعاني المحاكم والنيابات القائمة من "نقص حاد في عدد القضاة وأعضاء النيابة. يصل بين 20% - 40%، والسبب الرئيس في ذلك توقف المعهد العالي للقضاء لأكثر من سبع سنوات، في الوقت الذي يشترط قانون السلطة القضائية لتعيين القضاة ومساعد القضاة أن يكونوا من متخرجي المعهد العالي للقضاء"¹⁴، مما أضعف السلطة القضائية، من خلال تجميد نشاط المعهد العالي للقضاء لمدة سبع سنوات، وباتت المحاكم تعاني من نقص حاد في الكادر البشري.¹⁵

¹³ انظر، وزارة العدل، مشروع إستراتيجية تحديث وتطوير القضاء (2005-2015)، صنعاء، ص 27.

¹⁴ مشروع إستراتيجية تحديث القضاء، 22.

¹⁵ انظر، مشروع إستراتيجية تحديث القضاء، 22.

تظهر نتائج التصنيف حسب العينة ان التفاوت واضح بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا حيث ترتفع علامات الذين لم يتعرضوا عن علامات الذين تعرضوا في كل المؤشرات وعددها 18، حيث حصلت تسع مؤشرات على علامات تضعها في تصنيف "اصلاح منعدم" لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع العدالة مقابل ست مؤشرات بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه.

في المقابل حصل مؤشرا لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع المحاكم على تصنيف متوسط فيما حصل مؤشر واحد لعينة الذين تعرضوا لتجربة كهذه. وتساوت المؤشرات لدى العينتين في عدد المؤشرات التي حازت على تصنيف ضعيف جدا. في حين حازت خمس مؤشرات لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع العدالة مقابل اربع مؤشرات لدى عينة من تعرض لتجربة كهذه. (انظر الجدول 11)

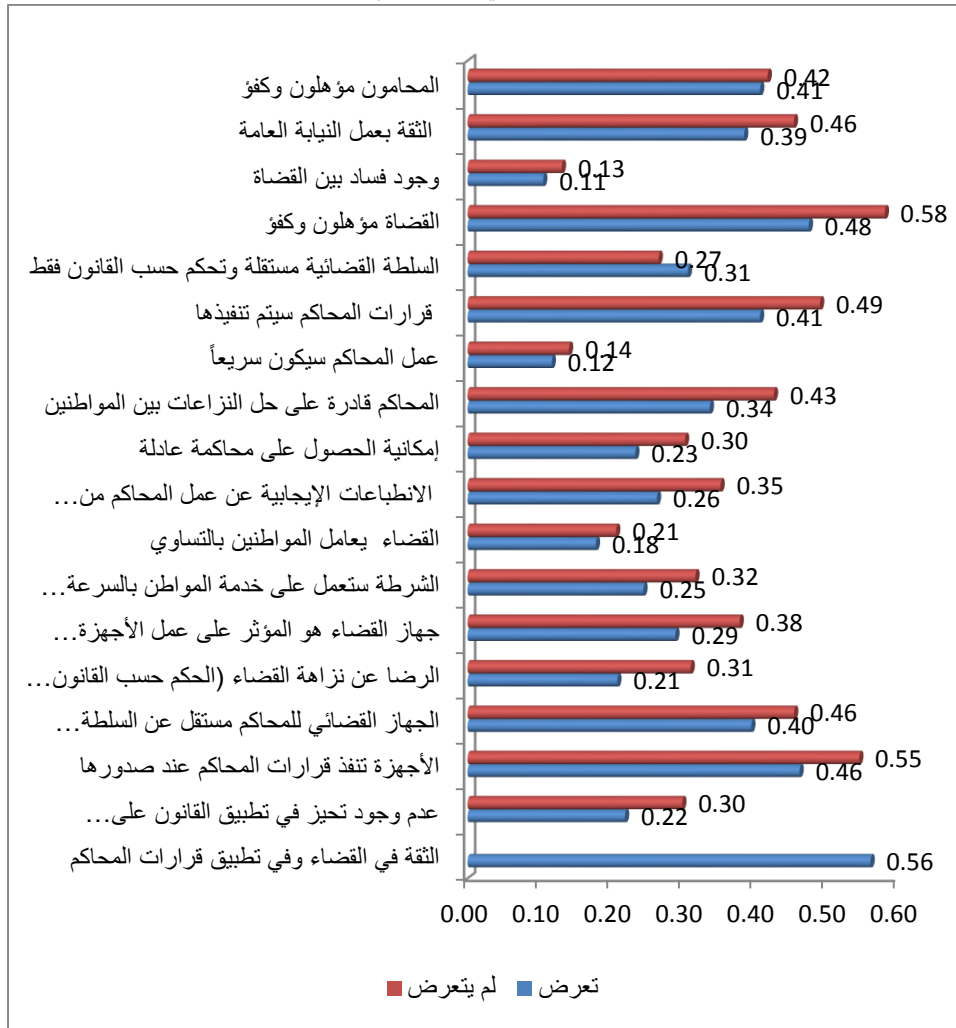
جدول رقم (11): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	9	6	7
اصلاح ضعيف جدا	4	4	3
اصلاح ضعيف	4	5	5
اصلاح متوسط	1	2	3
اصلاح متقدم			
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	18	17	18

كما تشير النتائج الى أن الفرق بين علامات المؤشرات الرئيسية لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر إلى آخر. فقد ارتفعت علامات عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الجهاز القضائي في جميع المؤشرات فيما عدا مؤشر واحد وهو المؤشر الخاص بالسلطة القضائية مستقلة وتحكم حسب القانون فقط، حيث ارتفعت علامة الذين تعرضوا لتجربة مقابل عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه بفارق اربع نقاط (0.31 مقابل 0.27). (انظر الشكل رقم 34 أدناه)

بلغت اوسع فجوة "أحدى عشرة نقطة" بين عينة الذين لم يتعرضوا وعينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع العدالة في مؤشر القضاة مؤهلون وكفوؤ، يليه بعشر نقاط في مؤشر الرضا عن نزاهة القضاء (الحكم حسب القانون فقط)، ثم بتسعة نقاط في المؤشرين الانطباعات الإيجابية عن عمل المحاكم من خلال التجربة، والمحاكم قادرة على حل النزاعات بين المواطنين. ومن ثم ثماني نقاط للمؤشرين الاعتقاد أن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها، وعدم وجود تحيز في تطبيق القانون على المواطنين لدى الشرطة وأجهزة الأمن. واقل فجوة كان بنقطة واحد للمؤشر المحامون مؤهلون وكفوؤ.

شكل (34): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة حسب من تعرض ومن لم يتعرض



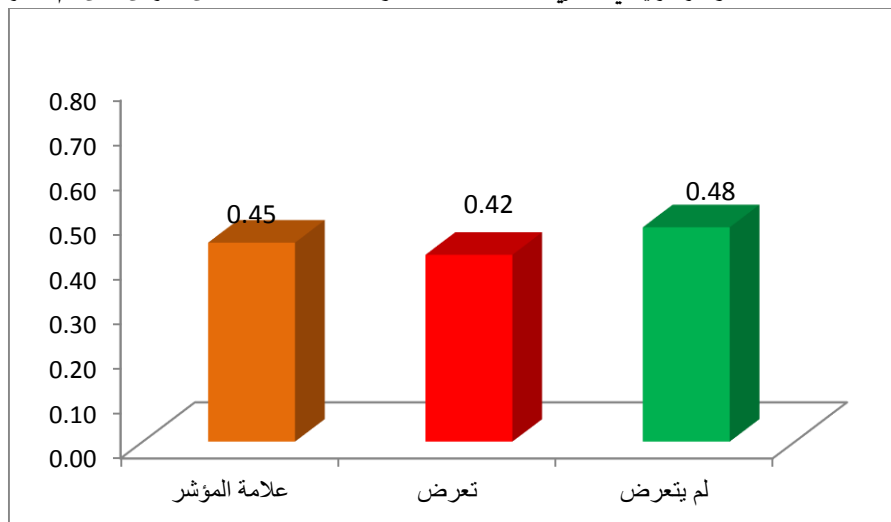
تشير علامة المؤشر الرئيسي الحادي عشر إلى أن المواطن اليمني بات لا يثق بنظام العدالة الرسمي بسبب سوء نظام العدالة "وينظر إلى نظام العدالة غير الرسمي على أن له فوائد كثيرة منها مشروعيتها النسبية، وسرعة الفصل في القضايا، وسهولة الوصول إليه وشفافيته، وقلة تكاليفه (...). في المقابل هناك أسئلة عديدة، من قبيل: هل يتوافق دائماً مع معايير سيادة القانون؟، هل المحكمون مستقلون وحياديون بما فيه الكفاية؟، هل يتم احترام حقوق المواطنين القانونية؟، هل يتم تطبيق الأحكام على نحو كاف؟، هل قواعد التحكيم القبلي واضحة ويمكن التنبؤ بها؟، وهناك مخاوف فيما يتعلق بحصول النساء والفئات المهمشة على العدالة".¹⁶

¹⁶ المركز اليمني لقياس الرأي العام، سيادة القانون، سلسلة أدلة الدولة المدنية الديمقراطية، الدليل رقم (1)، صنعاء، د. ت، ص 16.

المؤشر الثاني عشر: الحريات والمساءلة وحقوق الإنسان

حصل مؤشر الحريات والمساءلة وحقوق الإنسان على 0.45 علامة أي على تصنيف اصلاح ضعيف، حيث حصل الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية على علامة 0.42، فيما حصل مؤشر الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه على علامة 0.48. (انظر الشكل رقم 35)

شكل (35): علامات المؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان حسب من تعرض ومن لم يتعرض



يُشبه البعض الدولة في اليمن بالدولة البونابرتية "قل ما تريد ونحن نفعل ما نريد" فهناك هامش كبير من الحريات، فحرية التجمع وحرية التعبير مكفولة دستورياً، وعلى مستوى الممارسة فإن الصحافة تتجاوز الحدود القانونية، ويتجاوز المواطنون القيود التي يفرضها قانون التظاهر، لكن استجابة الدولة والحكومة للنقد ولطالب المحتجين تكاد تكون معدومة، ولا تستجيب إلا للجماعات التي تملك القوة المادية. مبدأ المساءلة في الأجهزة الأمنية يكاد يكون معطلاً تماماً، وهناك حالات انتهاك كثيرة لم يسأل عنها مرتكبوها، ومنذ ثورة 11 فبراير 2011 تعاظم تدهور الوضع الأمني في اليمن، فقد تحولت الاختلالات الأمنية إلى سياسة ممنهجة تمارسها بعض القوى السياسية للدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية. صدر القرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2013 بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، وحددت أهدافه بما يلي: وضوح المهام والاختصاصات وعدم التداخل في الوظائف، تفويض الصلاحيات والابتعاد عن المركزية، التكامل في كل أعمال الشرطة ومراعاة التخصص والمسئولية، الرقابة والمحاسبة ومكافحة التجاوزات في سلك الشرطة، وبخاصة التعامل مع المواطنين وحقوقهم وحريةهم ومكافحة الفساد، الشفافية لإتاحة الفرصة لكل منظمات المجتمع المدني لتكون جهازاً رقابياً على أداء رجال الشرطة وسلوكياتهم، توحيد القيادة والسيطرة والإشراف والتوجيه، ومنح الصلاحيات في كل إطار جغرافي للمسئول الأول، مع ذلك هناك معوقات قانونية ومؤسسية تعيق الشفافية والرقابة والمحاسبة في القطاع الأمني، فعلى المستوى القانوني صدر قرار عام 2005 يقضي بضرورة الحصول على موافقة مسبقة قبل إعداد أي تقرير حول أي قضايا عسكرية⁽¹⁷⁾، وعلى المستوى

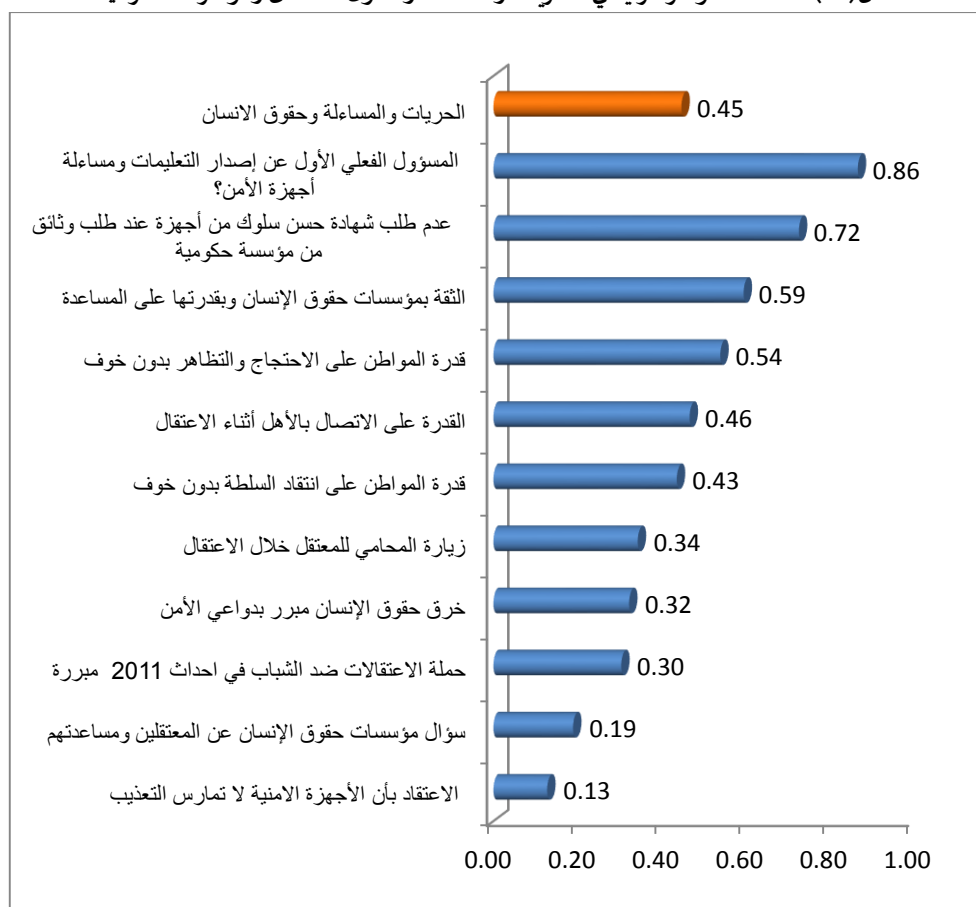
¹⁷انظر، مجموعة باحثين، المركز اليمني لقياس الرأي العام، الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، سلسلة أدلة الدولة المدنية والديمقراطية، العدد (6)، أبريل 2014، ص 14.

المؤسسي فإن معظم أجهزة الأمن لا تخضع للمسائلة والرقابة من قبل المؤسسات الرقابية، وعلى مستوى الممارسة فإن كل مسئول من قادة القطاعات الأمنية يعتبر نفسه مالكاً للقطاع أو الجهاز الأمني الذي يرأسه. وبالتالي فإن الرقابة والمساءلة تكاد تكون منعدمة تماماً في القطاع الأمني.

حصل مؤشر واحد من المؤشرات الاثني عشر الفرعية لهذا المؤشر الرئيسي على تصنيف اصلاح مكتمل وهو المسؤول الفعلي الاول عن اصدار التعليمات مساءلة اجهزة المان (0.86). وحصل مؤشر واحد ايضا على تصنيف اصلاح متقدم جدا وهو مدى عدم طلب شهادة حسن سلوك من اجهزة عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية (0.72). (انظر الشكل رقم 36 أدناه)

كما حصل مؤشران على تصنيف على اصلاح متوسط وهما: الثقة بمؤسسات حقوق الانسان وبقدرتها على المساعدة (0.59)، والاعتقاد بقدرة المواطن على الاحتجاج والتظاهر بدون خوف (0.54). وحصل مؤشران على تصنيف ضعيف هما: مدى القدرة على الاتصال بالأهل أثناء الاعتقال (0.46)، والاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف (0.43). في المقابل حصل مؤشران على تصنيف اصلاح ضعيف جدا وهما مدى زيارة المحامي المعتقل خلال الاعتقال (0.34)، والاعتقاد بأن خرق حقوق الانسان مبرر بدواعي الامن (0.32). وحصلت ثلاث مؤشرات على تصنيف منعدم وهي: الاعتقاد بأن حملة الاعتقالات ضد الشباب في احداث 2011 مبررة (0.30)، سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم (0.19)، والاعتقاد بأن الاجهزة الامنية لا تمارس التعذيب (0.13).

شكل(36): علامات المؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان ومؤشراته الفرعية



تظهر نتائج التصنيف حسب العينة ان هناك تفاوت بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا، حصل مؤشر واحد على تصنيف إصلاح مكتمل لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن والذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. حصلت ثماني مؤشرات لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الامنية على علامات متدنية منها اربعة مؤشرات حازت على تصنيف اصلاح منعدم، واثنان على تصنيف ضعيف جدا، واثنان آخران على تصنيف اصلاح ضعيف، في المقابل حازت اربعة مؤشرات على نفس التصنيفات لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه؛ منها مؤشران حصلا على تصنيف اصلاح منعدم، وواحد حاز على تصنيف اصلاح ضعيف جدا، وآخر على تصنيف اصلاح ضعيف. (انظر الجدول رقم 12)

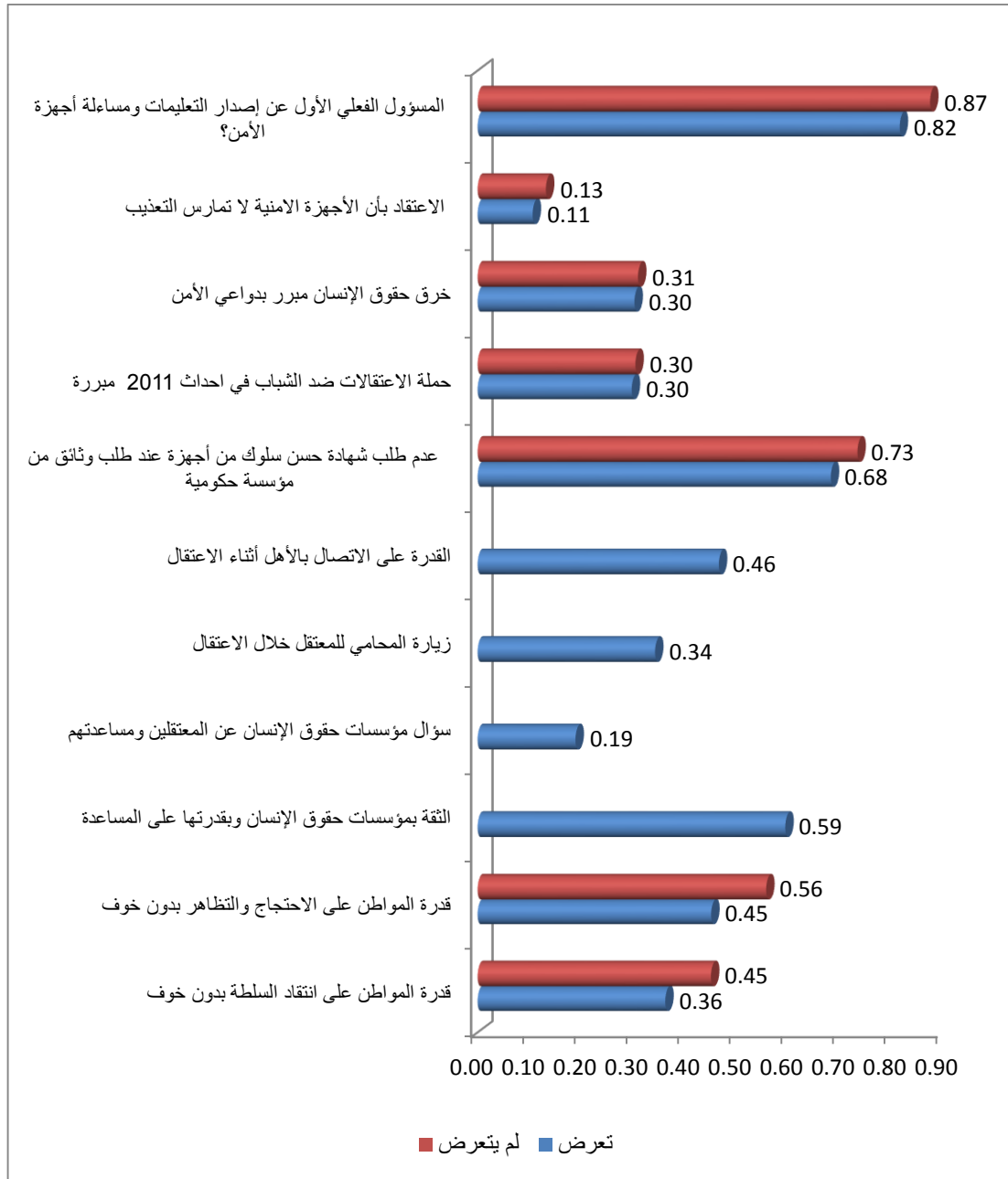
جدول رقم (12): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق

الانسان

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	4	2	3
اصلاح ضعيف جدا	2	1	2
اصلاح ضعيف	2	1	2
اصلاح متوسط	1	1	2
اصلاح متقدم	1		
اصلاح متقدم جدا		1	1
اصلاح مكتمل	1	1	1
المجموع	11	7	11

تشير الشكل رقم (27) إلى ان الفرق بين علامات المؤشرات الرئيسية لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر الى آخر. على مستوى علامة المؤشر الرئيسي حيث بلغ الفرق 6 نقاط، ، ونقطة واحدة في مؤشر خرق حقوق الإنسان مبرر بدواعي الأمن، وثلاث نقاط في المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن الأجهزة الامنية لا تمارس التعذيب، وخمس نقاط في مؤشر عدم طلب شهادة حسن سلوك من أجهزة عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية، وست نقاط في مؤشر المسؤول الفعلي الأول عن إصدار التعليمات ومساءلة أجهزة الأمن؟، وتسع نقاط في مؤشر قدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف، واحدى عشرة نقطة في المؤشر الخاص بقدرة المواطن على الاحتجاج والتظاهر بدون خوف. لم يطبق من المؤشرات الفرعية الأحد عشر لهذا المؤشر الرئيس على عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الأجهزة سوى سبعة مؤشرات.

شكل (37): علامات المؤشرات الفرعية حسب من تعرض ومن لم يتعرض



(3) التوصيات:

على المستوى الاستراتيجي المتوسط والبعيد ينبغي إعداد وتنفيذ رؤية شاملة لإصلاح قطاع الأمن مبنية على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ففي ظل طبيعة البنى الاجتماعية والتوجهات الثقافية السائدة، حيث تتحول كثير من النزاعات الفردية إلى نزاعات جماعية، ويتحول التنافس بين الجماعات الإثنية والعرقية إلى نزاعات مسلحة، كما هو الحال في الصراع بين الحوثيين والسلفيين والتجمع اليمني للإصلاح وشيوخ القبائل، لا بد من أن توسع مفهوم قطاع الأمن ليشمل إلى جانب الشرطة القوات المسلحة، وأن تتسم خطط واستراتيجيات إصلاح قطاع الأمن بالشمولية والنظرة الواسعة، وتطوير العلاقة بين الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، فكثير من القضايا لا تستطيع قوات الأمن مواجهتها بمفردها، ويقتضي تدخل القوات المسلحة. على المستوى القريب ينبغي تفعيل قانون التقاعد في مجال الأمن، وإحالة من بلغوا سن التقاعد إلى التقاعد، استكمال البصمة والصورة في الأجهزة الأمنية والشرطة والقوات المسلحة، إلغاء الوظائف الوهمية، استكمال تأسيس أقسام شرطة في المديرية التي لا توجد بها أقسام شرطة. نقل جميع المرافق للشخصيات الاجتماعية والموظفين الحكوميين المدنيين إلى حراسة المنشآت، تمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومؤسسات الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد الأخرى من مراقبة ومحاسبة قطاع الأمن والأجهزة العسكرية، تحويل الشرطة إلى شرطة مدنية من خلال نقل تبعية الشرطة من السلطة التنفيذية إلى السلطة القضائية. أما على المستوى القريب فإن على الحكومة أن تعمل على تنفيذ ما يلي:

- وضع آلية لمكافحة الفساد في الأجهزة الأمنية والقضائية.
- وضع آلية لمراقبة مدى التزام أجهزة الشرطة بالقانون، وعدم ممارستها للتعذيب، ومحاسبة رجال الشرطة الذين ينتهكون القانون.
- تطوير التشريعات المتعلقة بتمكين مؤسسات المجتمع المدني من الرقابة على أجهزة الأمن والعدالة وتقديم المساعدة لمن يحتاجها.
- العمل على تطوير التشريعات المتعلقة بالفصل بين السلطات، لاسيما بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتطوير البنى المؤسسية للأجهزة الأمنية وأجهزة العدالة بما يضمن استقلاليتها ومهنتها، وتقديم خدماتها للمواطنين وفقاً لمبادئ المواطنة المتساوية.
- الإسراع بتشكيل اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث 2011 التي نصت عليها المبادرة الخليجية، فقد قيم المستطلعة آرائهم مؤشر الاعتقاد بأن حملة الاعتقالات ضد الشباب في أحداث 2011 مبررة تقييماً ضعيفاً جداً (0.30 علامة).
- اعتماد نظام لتعيين كبار مسئولي الأجهزة الأمنية وفقاً لمبادئ المؤهل والكفاءة وتكافؤ الفرص، بعيداً عن المحاصصة الحزبية.
- تحسين مستوى الشفافية في الأجهزة الأمنية عموماً وأجهزة المخابرات بشكل خاص، بما يكفل توسيع معرفة المواطنين بمهام الأجهزة الأمنية.